قزل ايجاز
على سلم المنطق

حاشية الاستاذ بديع الزمان سعيد النورسي
على متن »السلم المنورق للشيخ عبدالرحمن الأخضري«

تأليف
بديع الزمان سعيد النورسى
مع شرح اخيه عبد المجيد النورسي

ايضاح

على كل حال فقد كتبتُ هذا الاثر..لأجل تعويد الأذهان على الدقــة في الملاحظــة والإنعام في النظر.

وحيث أنه قد أُلّف.. فليُنشر.. وليلاحظ في الاقل المباحث المبدؤة بــ»اعلم«.

سعيد

ملاحظة: قام السيد الفاضل محمد زاهد الملازكردي بتصحيح هذه الرسالة وطبعها لأول مرة في مطبعة بركات بدمشق وذلك في محرم الحرام سنة 1387هــ. فضلاً عن قيامه بترجمة ونشر عدد من مجموعات رسائل النور. فجزاه الله خيراً كثيراً.

وقد أعدت النظر في هذه الطبعة من الرسالة وقابلتها مع طبعتها الاولى من غير شــرح، ولم اغيّر منها سوى ما يستوجبه التنسيق والتنظيم، فوضعت حاشية الاســتاذ النورســي في أعلى" الصفحة عقب متن الناظم وجعلت شرح اخيه الملا عبدالمجيد في اسفل الصفحة.

وأملي في الله عظيم أن يقيّض من علمائنا المتبحرين في علم المنطق من يقدر هذه الرسالة والتي تليها »تعليقات« حق قدرهما ويستجلى ما غمض فيهما من نفائس علم المنطق لتكونــا رسالتين يستفيد منهما الخواص والعوام معاً غير قاصرتين على الخواص من العلماء.

واسم الرسالة »قزل ايجاز« قد يثير القارئ الكريم فهو اسم مركب من التركية والعربية أو على الاقل الكلمة تركي التركيب. فكلمة »قزل« تعني بالعربية: العرج الشــديد، أي ان اسم الرسالة يعني: الايجاز الشديد العرج.

أما اذا اعتبرنا اسم الرسالة اسماً تركياً فهو يعني: الايجاز المتقد، الايجاز الاحمر الى حــدّ الجمرة.

احسان قاسم الصالحي

بسم الله الرحمن الرحيم

»مقدمة الملا عبدالمجيد النورسي«

أشكر على حمدي لواحد أحد ليس له ثان. كما اثني موحداً لمن له كل يــوم شــأن. واُصلّي كما اُسلّم على من لما كان في ذاته محموداً كان اسمه محمداً. وعلى آله وصحبه مــن بعد.

وبعد:

فاعلم أني بعدما نجوت بين تلاطم امواج البليات من مخالب سباع المصيبات. ســاقني القدر على رأس الفين إلا خمسين سنة الى ولاية مولانا جلال الدين الرومــي وســكنت في جواره بعيداً عن الاستاد. لاهو يراني ولا انا أراه إلا في غفلات النوم والرقاد. الى ان قضــى الاستاذ نحبه وارتحل الى دار السعادة شهيداً. وبقيت أنا في الحسرات غريباً ووحيداً.

فأدى بي الوحشة الى الوحدة وترك التماس بالناس. وترجيح التوحش على الإستئناس. ولم أجد لأزيل به كربتي ويكون تسليةً في وحدتي شيئاً إلا الاشتغال بتحشية (قــزل ايجــاز) وشرح ما فيه من الالغاز. رجاء أن يشتغل به البال عما فيه من شدة الحال.

فبعدما أردت ان اكسر صخور ألفاظه بفأس فكري. أبى وامتنع ذلك الفكر الكليل عن امري. فصرت كلما أضربها بذلك الفاس نبا ذلك الفأس من الصخرة الى الرأس. فبقيت حائراً ذا يأس في يأس. فاغلظت على الفكر شدة الامر. وأجبرته بعد الفر الى الكر. مشوقاً له قائلاً – ها بابام ها– فاستحيى عن غلظة الامر. فاجتهد كل يوم من الصبح الى العصر. الى ان صار مظهراً للتحسين والتقدير. بعدما كان معروضاً للتحقير والتكدير.

فشكرت سعيه وقبلت عذره. لكن لكهولته عجز عن قلع بعض الصخور. مع ان بعض مافصل وحصل ماكان بريئاً من الخطأ والقصور.

فاحلت فض ما بقي باكرة من مواضع عديدة واصلاح ما وقع من الخطأ والغلـــط الى ذوي الاذهان الثاقبة من شبان الاستقبال.

عبدالمجيد

بلدة (قونيـــــة)

1385هـــــ - 1965م

بسم [1] الله [2] الرحمن [3] الرحيم

[1] الباء للمصاحبة لا للاستعانة. لأن الكسب تابع للخلق، والمصدر شرط للحاصل بالمصدر [1].

[2] مستجمع لجميع الصفات الكمالية. للزوم البيّن [2].

[3] هذا مقام التنبيه لا الامتنان، فتكون صنعة التدلي في التعديد امتناناً صنعةَ الترقي تنبيهاً [3].

---

[1] (الباء للمصاحبة لا للاستعانة) اذ يلزم حينئذ ان يكون العبد أصيلا في الفعل، والخالق معيناً وتابعاً له في الفعل والحال ان العبد ليس الا مصدراً للكسب. والحاصل بالمصدر أي المكسوب ليس إلا بخلق الخالق. فالكسب – أي كسب العبد – ليس إلا مقارناً ومصاحباً وشرطاً في حصول ذلك الفعل، بخلق الخالق. فالعبد تابع، أي وكسبه شرط لا اصيل. كما هو رأي أهل الاعتزال من كون العبد خالقاً في فعله.
فالمناسب في باء البسملة المصاحبة، اذ ليس فيها ما في الاستعانة من ذلك الإيهام، لانها تدل بمادتها وجوهرها على ان المستعين أصيل، والمستعان منه تابع، بخلاف لفظة المصاحبة، اذ ليس فيها تلك الدلالة فلا احتمال لذلك الايهام.
قد ظهر من هذا ان انتشار كون الباء للاستعانة في تآليف بعض أهل السنة انما ترشح عن الغفلة من هذا المذهب، أي الاعتزال.

[2])(للزوم البيّن) أي البيّن بالمعنى الأخص بين الذات والصفات. وهو الانتقال بمجرّد تصور الملزوم الى اللازم. ومنه الى اللزوم بينهما. فلفظة الجلال دالة على الذات بالمطابقة وعلى الصفات بالالتزام فمن ذكر لفظ الجلال كان ذاكراً لجميع صفات الكمال.

[3] (هذا مقام التنبيه) حاصله: ان الرحمن اشارة الى عظام النِعَم، والرحيم الى صغارها. فالانتقال من الاعظم الى الاصغر ليس بمناسب، لأنه من صنعة التدلي. وهي ليست مقبولة إلا في مقام تعديد النعم للامتنان. والمقام هنا ليس لتعديدها للامتنان. فأشار بتقديم الرحمن الى ان هذا المقام مقام التنبيه، لدفع غفلة السامع عن النعم الصغار.
فالتدلي هنا يُعدّ من الترقي. على ان الغفلة عن النعم الصغار اقوى احتمالاً فلا اشكال.

الحمد[1] لله الذي[2] قد اخرجا[3] نتائج الفكر[4] لارباب الحجا

وحط[5] عنهم من سماء العقل كل حجاب من سحاب الجهل

[1] كتصور العلة الغائية [4].

[2] وصف ليكون ثوابه اكثر، اذ الواجب اكثر ثواباً [5].

[3] اي ترتب النتيجة على المقدّمات عادي، لا استعدادي ولا تولدي [6].

[4] خص هذه النعمة لِيَبْرَعَ مستهلّه لبراعة الاستهلال. كأن المعنى اذا مــر في خزانــة الخيال ما وجد ما يلبس إلاّ صورة صنعته [7].

[5] الأولى قشع للسحاب او كشف للحجاب وإلأ فالابل ينص تليله تحــت »حــط عنهم« [8].

[4] (كتصور العلة الغائية) أي ان ذكر الحمد في أوائل التأليفات اشارة الى ان المقصد والغاية منها الحمد والطاعة لله تعالى.

[5] (وصف) أي بنعمة الإخراج ليكون حامداً على النعمة فيكثر ثوابه، اذ الحمد على النعمة لازم وثواب اللازم اكثر.

[6] (اي ترتب النتيجة) إشارة الى ان الاولى ذكر الترتب بدل الاخراج، لان حصول النتيجة من المقدمات »عادي« كخروج الماء بالحفريات لا »استعدادي« كخروج الثمرة من الشجرة، ولا »تولدي« كالولد من الانسان فالمناسب تبديل الاخراج بالترتب.

[7] (لبراعة الاستهلال) أي ليُعلم في اول التأليف نوع ما يُذكر فيه من المسائل.

[8] هذه مناقشة لفظية بين الاستاذين. حاصلها: ان الحط مستعمل للآبال ولا إبل هنا. فالأولى تبديل الحط بالقشع، نظراً الى لفظ السماء، او بالكشف لمناسبته للفظ الحجاب. وإلاّ فالسامع يتحرى الابل الناصب عنقه القاعد تحت »حط«. ولا إبل هنا فيقع في اليأس.

حتى بدت لهم شموس [1] المعرفة رأوا مخدراتها [2] منكشفة

[1] التشبيه قياس والمقيس عليه حقه الوجود وما لهم إلا شمس. إلا ان الخيال الماضي حقيقة الآن. او لأن السماء تلد من بطن كل ليلة شمساً [9].

[2] هذا التلون والاندماج في الاسلوب، يردد الذهن بين ان يتصور الرأس سماء تتلألأ نيراتها في مطالعها وبين ان يتصورها قصراً تتشرف مخدراته من بروجه. إلا أن في جنان الجنان رقيبات لشموس العقل وازاهيرها من نجومه [10].

---

[9] (التشبيه قياس) اي تشبيه المسائل بالشموس قياسها عليها، فيلزم من ذلك القياس وجود المقيس عليه وتعدده والحال انه هنا واحد. فاجاب قائلا (إن الخيال الماضي) أي الشموس الآفلة الماضية في الزمان الماضي، المجتمعة بالتخيل في خزينة الخيال، كالحقيقة الموجودة. او ان الشموس المستقبلة الموجودة في بطن السماء نظراً إلى أنها تلد كل يومٍ واحدة والشموس كالموجودة الآن فلا اشكال.

[10] (هذا التلون والاندماج) أي التفنن في العبارة بتشبيه المسائل تارة بالشموس وأخرى بالمخدرات..

(يردد الذهن) أي مع استحسانه وتقديره إلى ان يتصور الرأس سماء مرة وقصراً مرة اخرى. يتشرف من ذلك النيراتُ ومن هذا المخدراتُ مباهيا بهما.

(الا ان في جنان الجنان) يعنى كما ان المسائل شبهت بالشموس والمخدراتُ الرأسية لزم أيضا تشبيهها بالازاهير القلبية. إذ أزاهير القلوب رقيبات لشموس العقول في الفضل والشرف.

فالتشبيه بواحدة دون الأخرى جاعل لذلك الاسلوب غير محبوب لذوي القلوب.

نحمده [1] جل على الانعام   بنعمة الايمان والاسلام

[1] كرره للاثبات بعد الثبوت، والانشاء بعد الخبر، والعمل بعد العلـــم. و لم يـــتكلم وحده، لأنه وان كان واحداً ليس وحده. بل معه طوائف اعضائه وقبائل اجزائه وجماعـــات ذراته ذوات الوظائف والحياة. فلتضمين الحمد معنى الشكر العرفي الجامع تكلم مع الغير [11].

اعلم!

أيها الناظر لابأس عليك ان تتلقى هذا المبحث مستقلا برأسه، لاشرحاً لهذه الجملة. فان المناسبة ضعيفة لان اليراع اجتذب اللجام من يدي فهرول حيث شاء. سعيد.

ان الشخص مع ان روحه واحد، جسمه جماعة. بل جماعات من ذوات الحياة. حتى ان كل حجيرة من حجيراته حيوان برأسه ذات خمس قوى حساسات.

فالشخص كصورة (يس) كُتب فيه سورة (يس) وشدة الحياة وقواها تتزايد بتصـــاغر الجرم معكوساً. ان شئت وازن بين حواس الانسان وبين حواس حُوينة ميقرسقوبية تَر عجباً. اذ ذلك الحيوان الصغير مع انه لا يُرى الا بعد تكبير جسمه الف دفعة يـــرى رأس اصـــبعه ويسمع صوت رفيقه، وقس سائر حواسه وقواه. واين للانسان ان يرى اصبع ذلك الحيوان أو يسمع صوته. فبنسبة تصاغر المادة تشتد الحياة وتحد وتحتد وترق وتروق.

فهذا الحال يدل حدسا على ان الاصل الحاكم والمبدأ النافذ والمخلوق الاول هو الروح والحياة والقوة. وما المادة الاّ تصلبها او زبدها.

---

[11] (كرره.. الخ) حاصله: ان الحمد المذكور أولاً لأسمية الجملة هناك، كانت دالة على ثبوت الحمد والاخبار عنه والعلم به فكرره ثانياً بالجملة الفعلية لتدل على الاثبات والانشاء والعمل، وليكون الناظم الحامد بالذات مثبتاً منشئاً حامداً، اي متكلما ومصدراً للحمد بالفعل.

(لانه واحد ليس وحده) أي لأنه وان كان منفرداً في حد ذاته. لكنه ليس منفرداً في فعل الحمد، بل معه طوائف كثيرة من اعضائه واجزائه وذراته.

(تكلم مع الغير) إشارة إلى ان الحمد هنا متضمن وعبارة عن الشكر العرفي الذي هو عبارة عن صرف العبد جميع ما انعم الله عليه إلى ماخلق له.

فكما يُستخدم روح واحد جماعات من الماديات الحيوانية، جاز ان يستخدم روح آخر اصغر الماديات. واليه يستند فقط. فكما أن نواة في عالم التراب شئ صغير مع انها في عـــالم الهواء نخلة عظيمة، كذلك تلك المادة الصغيرة ذات الحياة في عالم الشهادة تكون متســـنبلة في عالم المثال والمعنى، بسبب استناد الروح اليها [12].

من خصنا[1] بخير من قد ارسلا [2]   وخير [3] من خاض المقامات العلا

[1] لأن المضاف الى المعرفة معرفة بجهة والمنسوب الى الشريف يتشرف [13] .

[2] أي خير الخلق؛ لأنه خيار من خيار ستة مرات [14].

[3] أي لأنه على خلق عظيم. عطف الدليل على المدلول.

---

[12] أيها الناظر لا تقل لمه هذا التطويل الغير المناسب للمقام فان القلم قد يطغى فليكن مسألة من (قزل اطناب) مسافرة في (قزل ايجاز) (س)

[13] (لأن المضاف الى المعرفة) أي لاننا قد خُصصنا بالاضافة والانتساب الى خير الرسل ذي الشهرة والمعرفة. والتخصيص بالاضافة الى المعرفة وان لم يكن معّرفاً للنكرة حقيقة، لكن يقربها الى المعرفة ويشّرفها بها. نعم، لتلك الاضافة والانتساب صرنا خير امة اخرجت للناس. والمنسوب إلى الشريف شريف.

[14] (ستة مرات) أي ان الله تعالى اختار من المخلوقات ذوي الحياة ومنهم بني آدم ومنهم اولاد اسماعيل ومنهم قريشاً ومنهم بني هاشم ومنهم محمداً عليه الصلاة والسلام هذا مآل حديث (مازلت خياراً من خيار).

محمد[1] سيد كل [2] مقتفى العربي [3] الهاشمي [4] المصطفى [5]
صلى [6] عليه الله مادام الحجا يخوض في [7] بحر المعاني لجحا

[1] أى اسما ومسمى. الثاني سبب للاول، لكن بالاول. [15]

[2] لأن كتابه جمع الجوامع لأنه متأخر. لأنه متقدم. [16]

[3] وفي أبنائه الصدق والذكاء.

[4] وفي بيته الشهامة والسماحة والمنسوب منسوب اليه. [17]

[5] كـــ »قفا« و »ارجعوني« مكرراً، مع انفراده بحذف لفظ »من«. فهو مشتق من خمسة افعال وهى »اصطفى« [18].

[6] صورة الماضي دلت على كمال الوثوق والشوق والحمل على المسئول بلطف لأن رد الخبر اشد من

---

[15] (اي اسماً ومسمى الثاني سبب الاول لكن بالاول) أي في ذاته خلق محمداً وسمّى به ليطابق الاسم المسمى. فالذاتي سبب للاسمى لكن بالاول. وهو مصدر كالقول من آل يؤل. بمعنى الرجوع. اي كونه كثير الحمد في الخلقة. سيرجع ويصير سبباً لكونه كثير الحمد من بعد.

[16] (لأن كتابه جمع الجوامع) أي لأن القرآن لكونه نزولاً متأخراً من الكتب السماوية جامعٌ لجميع ما فيها ولكونه متقدما عليها في الفضل والشرف تأخر عنها، لأن السلطان يمشي خلف الجنود.

[17] (المنسوب منسوب اليه) أي الأمر بالعكس معنى لأن محمداً عليه الصلاة والسلام كما انه منسوب اليه لكافة الخلق، منسوب اليه لهاشم ايضا.

[18] (كقفا وارجعوني) يعني كما ان التثنية والجمع في هذين اللفظين راجعان إلى الفعل، لا إلى الفاعل. اذ المراد منهما قف قف. ارجع ارجع ارجع. كذلك ان الإفراد في (المصطفى) عائد إلى نائب الفاعل وليس راجعاً إلى الوصف لأنه في النية مكرر مجموع قد اشتق من (اصطفى) خمس مرات على ما أشار اليه حديث الاصطفاء.

رد الانشاء. [19]

[7] تبطن »في« »من« للدخول والخروج[20]

[19] (صورة الماضي) يعني ان الطلب والسؤال بلفظ الماضي يجبر المسئول على ان لايكذب السائل ويحمله على ان يوفي بالمسئول عنه بحيلة، لان الماضي إخبار ورد الإخبار قبيح.

[20] (تبطن "في" "من" أي كما يدل عل ذلك التبطن مادة الخوض، لانه بالدخول، وهو يقتضي الخروج. من. مفعول تبطن.

وآله وصحبه [1] ذوي الهدى [2]   من شبهوا [3] بانجم [4] في الاهتدا [5]

[1] اسم جمع صحابي. وتذكرهم بالصلاة حق علينا. لانهم الوسائط بيننا وبينه)ص(. [21]

[2] أي اكتسبوا الهدى كالمال، الحاصل بالمصدر المكسوب لهم. فان الهدى هو الـــذي يحتذى عليه لا المصدر، لأنه كسب. [22]

[3] اي بلسان من »أفصح من نطق بالضاد« بانهم مكمَّلون ومكمِّلون.

[4] اي العشر السيارة فان نورها مستفاد من الشمس [23].

[5] نتيجة التشبيه لاوجه الشبه لانه لابد ان يكون اظهر اوصاف المشبه به، والاظهر في الحديث النورانية وما يقاربها. [24]

---

[21] (اسم جمع صحابي) وهو منسوب الى صحاب، وهو مصدر كالذهاب. وليس الصحب بجمع لان »فعل« ليس من اوزان الجموع. هو اسم لكل من رأى النبي او النبي رآه ومات على الايمان.

[22] (أي اكتسبوا الهدى) مفعول الحاصل صفة له، المكسوب صفة للمصدر. يعنى المراد من الهدى هنا الحاصل بالمصدر، لا المعنى المصدري الذي هو الكسب.

[23] (هي العشرة السيارة) وهي العطارد والزهرة والمريخ والمشتري والزحل والنبتون والاورانس والارض والقمر و. .

[24] (نتيجة التشبيه لا وجه الشبه) يعني ان وجه الشبه النورانية على ماهو المتبادر من حديث (بايهم اقتديتم اهتديتم).

وبعد [1] فالمنطق [2] للجنان نسبته كالنحو للسان

[1] اعلم! أنه تأكيد وتشويق مبني على حب النفس المستلزم لحب صنعتها المقتضى لفنائها فيها، المؤدي الى ظن انحصار الكمالات فيها لزومية او ادعائية هكذا أي شئ وجد لزم بقائه لعدم العبثية. وبقاؤه مستلزم للخلقة لانه جزؤها والخلقة مستلزمة لنتيجتها وهي الانسان. ووجود الانسان بسر الحكمة مستلزم لنتيجته، وهي كماله ومعرفة الصانع. والوصول الى الكمال مستلزم لإصابة العقل وسداده. وسدادهُ مستلزم للمنطق المتصف بما ذكر. فمهما وجد شئ فالمنطق كذا. [25]

[2] اعلم! كما ان النحو شريعة الموجودات الطيارة اللسانية. الذين آدمهم الهابط من ذروة الخيال المسمى باللفظ موجود في فضاء اللسان. كذلك ان المنطق شريعة الموجودات الذهنية الساكنة في الجنان، أي اللطيفة الربانية، الذين آدمهم النازل من اعلى الدماغ المسمى بالمعنى موجود في الجنان. ان الآدم للادم نسيب والشرع للشرع قريب. لأنهما كليهما وضع إلهي سائق لذوى العقول ممن في الجنان واللسان الى الصراط المستقيم. [26]

---

[25] (لزومية او ادعائية) خبر مبتدأ محذوف أي هذه شرطية لزومية الخ.

(وبقاؤه لازم للخلقة) أي البقاء جزء للخلقة لان الوجود كما انه مستلزم لها ولولاها لم يوجد الوجود، كذلك البقاء مستلزم للخلقة ولولاها لم يكن البقاء. وايضاً البقاء تكرر الوجود ودوامه. فالوجود والبقاء كلاهما مستلزمان للخلقة، وجزآن لها. فالخلقة عبارة عن الايجاد والابقاء معاً. فالابقاء جزء لها كالوجود.

(والخلقة مستلزمة لنتيجتها وهي الانسان) نعم (لولاك لولاك لما خلقت الافلاك) يدل على ان الغاية من الخلقة ونتيجتها الحياة وذوو الحياة واشرفهم الانسان فهو نتيجة الخلقة.

(بما يذكر) أي في هذا الكتاب من القواعد.

(فمهما وجد فالمنطق كذا) هذه نتيجة لما أشار اليه الاستاذ من القياسات الكثيرة المطوية الغير المتعارفة.

[26] (كما ان النحو الخ) حاصله: ان النحو والمنطق باحثان عن اللفظ والمعنى. أما اللفظ: فهو »آدم«، اي كالاب للمسائل النحوية، محله الخيال ومقر فعاليته اللسان.. واما المعنى فهو »حواء« أي كالأُم للمسائل المنطقية مسكنه القلب. كل منهما خادم لتشريع القواعد لتمييز الصحيح عن الفاسد. فبينهما مكافأة تامة. فاذا وصلا الى حد البلوغ يصعد المعنى من القلب إلى الخيال ويتزوج بما في خزينة الخيال من الالفاظ مايشاء ثم ينحدران الى اللسان فيتولد ويتناسل من اجتماعهما القواعد، وتصير تلك القواعد شريعة مبيّنة

فيعصم [1] الأفكار[2] عن غي الخطا وعن دقيق الفهم يكشف الغطا

فـــهـــاك [3] من اصـــــــــــــولـــه قـــواعــــــدا تـــجـــمــــــع مــــن فنــــــونــــه فـــوائــــــــــدا

[1] أي ان راعى، وما دام لم تستخلف الطبيعة الصنعة. يشير إلى العلة الغائية ورسمــــه، وإلى جهة الحاجة وآليته. [27]

[2] الفكر هو الكشاف لترتب العلل المتسلسلة في الخلقة للتقليد، فيحلل فيعلم، فيركب فيصنع. اي بتخريج السلسلة المتناتجة وتلقيحها. [28]

[3] (فهاك) جزاء لما دلت عليه الفاء الجزائية. الجزاء هو الوجوب اللازم للامر عرفــاً باقامة الملزوم مقام اللازم. وإلا فالامر انشاء لايلزم. [29]

للحلال والحرام والصحيح والفاسد.

فتبيّن ان الانسان ماهو الا القلب واللسان كما قيل:

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

[27] (أي ان راعى) أي ان بنى صاحبُ الدليل ترتيبه على ما امر به المنطق.

(ولم تستخلف الخ) اي ولم يكن تصنيعه للدليل تابعاً لطبيعته وسليقته في الصحة والاستقامة. أي حاصلا منها بحيث ان لم يكن صاحب الدليل مراعياً للقواعد ايضا لم ينحرف دليله عن الصحة والاستقامة. وان كانت سلامة دليله ناشئة عن سليقته لاعن القواعد لايعد من المنطقيين.

[28] (الفكر هو الكشاف) حاصله: ان الولد كما انه نتيجة علل مترتبة في الخلقة كالجد والاب ولابد لوجوده من تلك العلل، كذلك المعرف نتيجة علل مترتبة كالجنس البعيد والقريب والفصل لابد لمعرفته من وجود هذه العلل وترتيبها.

فالفكر مقلد الخلقة يحلل سلاسل العلل ويأخذ منها ما يناسب مطلوبه فيركب ويصنع ما يصنع.

(أي بتخريج السلسلة) اي بتحصيل المبادئ المناسبة للمطلوب وادخال بعضها في بعض. كادخال الحد الاصغر تحت الحد الاوسط وادخاله تحت الحد الاكبر.

[29] (جزاء لما دل) تقديره: إذا كان المنطق عاصماً فهاك، أي خذ من قواعده الخ. . .

سميته[1] بالسلم [2] المنورق   يرقى به سماء علم [3] المنطق

(الجزاء هو الوجوب عرفاً) إشارة إلى ما يردّ ما يرد وجه الورود، ان هاك أمر، والامر ليس بخبر، والجزاء لابد ان يكون خبراً حتى يكون ويصلح جزاء للشرط. والامر لكونه إنشاء لايكون باقيا فكيف يكون لازماً.

وجه الرد ان الامر مستلزم عرفاً للوجوب. فالامر ملزوم والوجوب لازم. وقد اقيم الملزوم مقام اللازم.

(تقديره إذا كان المنطق عاصما وجب الاخذ من قواعده) اي لزم لزوماً عرفياً كما يقال بين الناس: ينبغي ان تفعل كذا او لا ينبغي.

[1] أيها الناظم! ليهنك القطوف الجواد الذي لايثقل الحاذ في تسميته ترسم تمثيلي. [30]
[2] علم الشخص، لان المصباح المتمثل في المرايا الكثيرة مع انه الف واحد. [31]
[3] المرسم بمقوى النطق اللفظي، ومسدد النطق الادراكي، ومكمل القـــوة النطقيـــة. شعبات فصل الانسان [32].

والله [1] أرجو ان يكون [2] خالصاً [3] لوجهه [4] الكريم ليس ناقصا

[1] التقديم يقوى جناح »خالصا«. [33]

---

[30] (ليهنك) مضارع هنأ محذوف اللام بجزم اللام تبريك وتهنئة لقطوف الناظم.
(وفي تسميته ترسم) اذ يستفاد من تسميته بالسلّم تشبيهه به. ويستفاد من التشبيه جعل السلّم الذي هو آلة للصعود الى الفوق مثالاً للتأليف. والايضاح بالامثلة رسم كما اشير اليه آنفاً. فالمراد من الرسم التعريف مطلقا لا الرسم الاصطلاحي.

[31] (علم الشخص) كأنه قيل: ان امثال هذه الاسماء لإطلاقها على كثيرين، كليات ذوات جزئيات. فأشار الى الجواب، بأن الاسم اذا وضع باوضاع متعددة لاشخاص لا يقتضي الكلية، لان كلاً من اوضاعه لواحد لا لكثيرين. نعم، مع ان كون المصباح مرئياً في المرايا الكثيرة لا يخلّ وحدته لأنها صور لا ذوات.

[32] (المرسم) صفة العلم. أي بهذا العلم يتقوى الانسان في نطقه اللفظي، ويتسدد في نطقه الادراكي، ويزداد في قوته العقلية. هذا اشارة الى ان الناطق الذي هو فصل الانسان متضمن لهذه النطوق الثلاثة. فالمرسم اي المعرف لا الرسم الاصطلاحي. .

[33] (التقديم يقوى) أي تقديم المفعول يفيد الحصر، وهو يرد توجيه الرجاء الى غيره تعالى فيحصل الخلوص به ايضا فيتكرر الخلوص فيتقوى.

[2] لان الاخلاص لا يكفي في حصول الخالصية، او لعدم الأمن من دسائس الــنفس.
[34]

[3] اذ لامناص بالنص الا في المستثنى الثالث في الحديث. [35]

[4] هذا من أساليب التنزيل التنزيلية، المبني على النورانية كالشمس، مثلاً وجهها عين ذاتها، كما ان ذاتها عين وجهها. [36]

فصل في جواز الاشتغال به

والخلف [1] في جواز [2] الاشتغال به على ثلاثة أقوال

[1] ما اعظم ضرر الاطلاق في مقام التقييد، والتعميم في مقام التخصيص! ومن هــذا تتعادى الاجتهادات المتآخية. [37]

---

[34] (لان الاخلاص) اي الاخلاص مصدر من العبد، والخالصية اي الحاصل بالمصدر من الله تعالى. ولا لزوم بينهما. فليست الخالصية الا فضلا من الله تعالى فالتقديم للتقوية لازم.

[35] (إلا في المستثنى الثالث في الحديث) وهو: هلك الناس الا العالمون هلك العالمون الا العاملون، هلك العاملون الا المخلصون.

[36] (هذا) اي التعبير عن الله تعالى باضافة الوجه اليه.

(من الاساليب الخ) اي من التعبيرات التي استعملها القرآن تنزلاً للتقريب الى فهم البشر.

(كالشمس مثلا) اي بلا تشبيه. اي ان الشمس كما أنها لكونها نورانية لايفرق بين ذاتها ووجهها، بل كلاهما واحد.. كذلك وجه الله تعالى عين ذاته وذاته عين وجهه. فمتى أُضيف الوجه اليه تعالى يُراد الذات. اي يكون الاضافة من قبيل اضافة المسمّى الى الاسم. فلا إشكال.

[2] سلب الضرورة الاختيارية. [38]

فابن الصلاح والنواوي [1] حرما وقال قوم [2] ينبغي [3] أن يعلما[4]

[1] أي لأدائه الى ترك الواجب، او لانجراره الى الفاسد، او لاختلاطه بالباطل، او لانحراف المزاج الذي يأخذ من كل شيء سيئه. وإلاّ فتعصب بارد. [39]

[2] عرف في الاول، لأنه نكرة أو معرفة. ونكّر في الثاني لانه معرف أو منكر. [40]

---

[37] (ما اعظم ضرر الاطلاق الخ) يعني ان جواز الاشتغال بالكلام مقيد بقيد الاستعداد، وخاص بذوي القريحة. فلو اعتبر هذا القيد لم يبق الخلاف والشقاق بين ذوي الاجتهادات؛ اذ لا يخفى ان عدم الجواز إنما هو بدون هذا القيد وجوازه معه. فمن عدم اعتبار هذا القيد هنا وقع بين ذوي الاجتهادات بالمخالفة ماوقع من العداوة.

[38] (سلب الضرورة الخ) اي المراد بالجواز هنا عدم اللزوم العرفي المعبّر عنه بالانبغاء بين الناس حينما يقول بعضهم لبعض: ينبغي ان يكون الامر هكذا وهكذا، أي يلزم.

ولايخفى ان الضرورة الاختيارية اذا انسلبت بقي الجواز الاختياري العرفي فلا مانع للاشتغال به عرفاً.

[39] ان الاستاذ يشير الى أسباب التحريم. (أي لأدائه الى ترك الواجب) أي ان لم يجعل مقدمة لعلم التوحيد (او لانجراره الى الفاسد) كجامع الحطب بالليل. (او لاختلاطه بالباطل) اذ المركب من الصحيح والباطل باطل والاشتغال بالباطل حرام (او لانحراف المزاج) أي انحراف فكره وذهنه عن صوب الصحة.

[40] (عرف في الاول) أي القول القائل بالتحريم. حيث ذكره بالكنية والنسبة الى العلم، (لانه معرفة) بين الناس.. (أو نكرة) عند السامع فعرفه له.. (ونكر في الثاني) وهو القائل بالجواز.. (لانه معرف) أي بالبيت الآتي.. (او منكر) اي لأن السامع لايعرفهم وليس طالباً لمعرفتهم.

[3] اي ينطلب اي الانبغاء لزوم طبيعي لاعقلي أي فطرته مسخرة للعلم. فكمـــا أن مقتضى الفطرة في أفعال الجامدات يوجه بالضرورة، كذلك مقتضاها في مظان الاختيار يوجه (بالضرورة أيضاً)، لكن من عالم الامر. [41]

[4] لأنه مقدمة الواجب، ولأنه دليل ترك الشر، وإلا فتعصب الصنعة. [42]

---

[41] (أي ينطلب) من باب الانفعال اي طلب العلم طبيعي لايُطلب بقصد بل ينطلب بنفسه.. (اذ فطرته مسخرة للعلم) اي لاتنفك عن العلم. فكما ان مقتضاها في الجامدات يوجّه بالضرورة مثل النار محرقة بالضرورة كذلك في مظان الاختيار يوجه بها مثل الانسان عالم بالضرورة. اي بحسب الفطرة.. (لكن هذا من عالم الامر) أي والاول من عالم الخلق اذ الماديات بالخلق وغيرها من عالم الامر كالروح.

[42] (لأنه مقدمة الواجب) وهو التوحيد وردّ الكفريات .. (ولأنه دليل الشر) أي دليل على معرفة الشر، لأن من لم يشتغل بالكلام لا يفرّق بين الاقوال السالمة والباطلة. فلزم الاشتغال به ليعرف الباطل ليتوقى منه؛ إذ لا يتحفظ ممن ومما لايعرف. كما قال من قال:

عرفتُ الشر لا للشر لكن لتوقيه   ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه

والقولة المشهورة الصحيحة[1] جوازه[2] لكامل القريحة[3]
ممارس[4] السنة[5] والكتاب[6] ليهتدى[7] به الى الصواب

[1] لان تلقى الامة بالقبول امارة تجرد الحقيقة.

[2] أي »مندوب« لانه مكَمِّلٌ .. »مكروه« لانه قد يشوش.. »مباح« لان علم الشئ خير من جهله.. »فرض كفاية« لانه المجهز.. »حرام« لغير المستعد، للمفهوم المخالف. [43]

[3] والمستعد ايضا [44].

اعلم! ان من محاسن الخلقة والفطرة تقسيم المحاسن، ومنه انقسام المشارب، ومنه تفريق المساعي، ومنه امتثال فروض الكفاية في الخلقة، ومنه تقسيم الاعمال.

نعم: بتركه نزرع اكثر من السلف ونستغل الاقل.

[4] اي مجهز بالمنطقين المنجبين

[5] أي السنة الصغرى بجوانبها الاربعة، تفسير كبير لسنة الله الكبرى المنبثة في العـــالم الاصغر والاكبر. [45]

[6] أي (ذلك الكتاب لاريب فيه) الذي هو تمثال سنة الله في الفطرة، التي لا تبديل لها ولاتحويل. أي المنطق الاعظم للانسان الاكبر، الذي قوته المفكرة نوع العالم الاصـــغر وهـــو الانسان.

---

[43] (أي مندوب) إشارة إلى انه يجتمع فيه الاحكام الشرعية

(لانه المجهز) أي يجهز العقائد الحقة. وتصفيتها في كل قطعة من فروض الكفاية.

(للمفهوم المخالف) أي عكس كامل القريحة، بان لم يكن له قريحة ولا كمالها.

[44] (والمستعد ايضا) عطف على كامل القريحة في المتن. اي من له استعداد بالقوة فقط.

[4545] (السنة الصغرى) وهي السنة المحمدية التي جوانبها الاربعة عبارة عن الحديث القدسى والقولي والفعلي والتقريري. وتلك السنة كشافة للسنة الكبرى المنتشرة بين انواع ذوي الحياة وبين طبقات الكائنات من القوانين والارتباطات التي لاتبديل لها ولاتحويل.

[7] أي لئلا يزل الناظر لنفسه، ولا يضل الناظر لغيره. فان الاستدلال للنفي غالــب ،دون الاثبات في العقائد. [46]

فصل في انواع العلم الحادث

ادراك[1] مفرد[2] تصوراً [3] علم ودرك[4] نسبة[5] بتصديق وسم

[1] للنفس في الادراك فعل، يستتبع اضافة، تستلزم انفعالاً، يستولد كيفية، تســتردف صورة. مع انها علم معلوم ايضا. والاول صفة. والثاني مظروف للذهن. [47]

[2] اي ولو حكما باجمالية النسبة.

[3] الاطلاق المستفاد من الاطلاق تقييد. اي التصور المطلق لا مطلق التصور. [48]

---

[46] (فان الاستدلال الخ) حاصله: ان الحق والصواب في المسائل أقل، وغير الصواب اكثر واغلب. فالاحتياج الى الدلائل النافية لغير الصواب اكثر وأغلب من المثبتة للصواب.

[47] (مع انها علم معلوم ايضا) أي الادراك عبارة عن الصورة الحاصلة في الذهن. فتلك الصورة من حيث ينتقش ويتصف بها الذهن تكون علماً وصفة. ومن حيث حصولها في الذهن تكون مظروفة للذهن ومعلوماً لتعلق ذلك الانتقاش به.

[48] (أي التصور المطلق لامطلق التصور) دفعٌ لما يوهمه قول الناظم من عدم المطابقة بين التعريف والمعرف، اذ المتبادر من قوله (تصوراً علم) مطلق التصور أي سواء كان ذلك التصور مع الحكم او لا. وهذا عام يشمل التصور مع الحكم ايضا، لان محل حصوله الذهن. وبهذا الاعتبار يكون المعرف اعم من التعريف.

[4] غيّر لمغايرة النوعين في التعلق لا في المتعلق فقط؛ فان الاول كالحل، والثاني كالربط والعقد. [49]

[5] أي درك ان النسبة واقعة مفصلة مستردف الاذعان. لا درك نسبة؛ فانه شـــرط او شطر. ولا درك وقوع النسبة؛ فانه تابع [50].

وجه الدفع ان المعرف هنا اعني (تصورا) لكونه غير مقيد، مقيد بالاطلاق، أي التصور المطلق. وهو خاص لايشمل التصور مع الحكم. فالمعرف يساوي التعريف فلا اشكال.

[49] (غير لمغايرة الخ) أي بدّل الادراك بالدرك، لان التصور والتصديق كما تغايرا في المتعلق لانه في الاول المفرد وفي الثاني الحكم تغايرا في التعلق ايضا. لان التعلق في الاول بطرفى القضية وفي الثاني بالنسبة بينهما. ولايخفى ان وجود النسبة يتوقف على العقد والربط بين الطرفين والاول يدل على الانفصال بين الطرفين وانحلالهما عن النسبة.

[5050] (اي درك ان النسبة واقعة) يعني ان الظاهر من هذا القول: ان الناظم ذاهب الى مذهب القدماء من أن التصديق عندهم عبارة عن درك النسبة التامة الخبرية أي درك الثبوت بين الطرفين. بناء على ان اجزاء القضية عندهم ثلاثة: الموضوع والمحمول وثبوت الثاني للاول. لكن عند المتأخرين عبارة عن درك وقوع الثبوت بينهما. فالاجزاء عندهم اربعة ان جعل الثبوت المسمى عندهم بالنسبة بين بين شطراً اي جزء او ثلاثة ان جعل شرطا.

وصف الاستاذ ذلك الادراك بالاذعان في سائر رسائله اي الاطمئنان القلبي إشارة إلى ان القائل »لكلمة التوحيد« من غير اذعان واطمئنان بمفهومها لايفوز بحقيقة الايمان.

وقدم الاول[1] عند الوضع لانه[2] مقدم بالطبع[3]

[1] وإن كان متأخراً في النهاية، لانه النتيجة. اذ التصديقات معرفة نسـب الشـئ. ونسب الشئ رسم صورته. [51]

[2] اذ ليس للجعل ان يعزل مانصبه الخلق. وان الصنعة تلميذ الطبيعة، نورها مستفاد منها. وان الاختيار متمم الفطرة مانع المانع ولاينوب عنها. [52]

[3] اي شرط او جزء، ولايجوز تقوم الشئ بالنقيضـين، او اشـتراطه بنقيضـه؛ لان التصور ليس جنسا ولاذاتياً للتصورات، بل عرض عام كالمصطلحات لافرادها. [53]

---

[51] حاصله: ان التصديق لكونه يتوقف على تصور اجزاء القضية يكون التصور مقدماً عليه.
وكذا ان التصديق عبارة عن معرفة نسبة الموضوع إلى محمولاته، كنسبة زيد إلى الكاتب والشاعر وغيرهما وتلك النسبة رسم ناقص له وهو يفيد حصول صورته في الذهن. وما هذا إلاّ تصور. فالتصديق ينجر وينتهي الى التصور. فالتصور نتيجة للتصديق متأخر عنهما.

[52] (إذ ليس للجعل) حاصله: أن التصور شرط أو جزء للتصديق وهما مقدمان على الكل، والمشروط طبعا وفطرة. فليس للواضع أن يخالف مقتضي الخلقة باختياره عازلاً للفطرة، لأن الاختيار انما هو تلميذ يتلو تلو استاذه ولاينوب منابه. وإنما وظيفته دفع الموانع لإكمال الخلقة.

[53] (أي شرط أو جزء) دفع لما يقال: من أن التصور والتصديق ضدان أو نقيضان، فكيف يكون احدهما جزءاً أو شرطاً للآخر؟

والنظري[1] ما احتاج[2] للتأمل[3]   وعكسه[4] هو [5] الضرورى[6] الجلي

[1] أي منهما، أي الادراك والدرك بمعنى المدرك، أي ماصدق عليه في زمان ما [54]

[2] أي بالعموم وإلاّ فالإلهام والتعليم والتصفية من طرقه [55].

[3] أي استكشاف الرتب متحركاً لتحصيل المادة، مستردفاً لتجريد الذهن عن الغفلات، مستتبعاً لتحديق العقل نحو المعقولات، مستصحباً لملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول، منتهياً الى البسائط. ثم متحركاً لتحصيل الصورة، مستصحباً للتفطن، مستلزماً لترتيب الامور، مولداً للمرتبية الحاصلة بالمصدر. »هذه الحقيقة مزقها العوام شذراً مذراً« [56].

[4] أي لا منطقاً ولا لغة. [57]

وحاصل الدفع: أن الشرط او الجزء للتصديق انما هو التصور الخاص لا التصور الذي هو عرض عام. وإنما يلزم ذلك لو كان ذاتياً للتصورات.

[54] (اي منهما) راجع للتصور والتصديق. لامفسر بما بعده، لانه غير مذكور.

(بمعنى المدرك) اول باسم المفعول ليصح الحمل. ولشمول التعريف لما يدرك بعد عمم الزمان بقوله (في زمان ما).

[55] (اي بالعموم) اي الدرب الكبير والطريق العام. وإلا فله طرق اخرى كالالهام والتعليم والتصفية.

[56] (اي استكشاف الرتب) حاصله ان للذهن لاحضار الدليل حركتين احداهما انه يدور في ساحة المعلومات والمعقولات يبحث عما يناسب لإثبات مدعاه. فاذا وجد تلك المقدمات المناسبة جمعها ويختم حركته الاولى للمادة. ثم يعود ثانياً لتحصيل الصورة، فيضع كلاً من المقدمات في موضعها مراعيا للشرائط، فتتشكل الصورة ايضا فيتم الدليل ويصل الى المطلوب. .

[57] (اي لا منطقا ولا لغة) اي المراد من العكس هنا المعنى العرفي الذي هو عبارة عن الضدية فقوله (عكسه) اي ضده لا العكس المنطقي، الذي هو عبارة عن تبديل الطرفين، ولا اللغوي اي الانتقال من جهة الى جهة مثل الانعكاس.

[5] »هو« للجمع و »ال« للمنع او للبداهة كوالدك العبد [58]. .

[6] أي الذهني لا الخارجي مقابل الإمكان [59]. .

ومابه[1] الى تصور[2] وصل[3] يدعى[4] بقول شارح[5] فلنبتهل

[1] هذا قول شارح للقول الشارح:

ان ادخلت في »ما« القاموس، وقسم من التقسيمات، واكثر التفسيرات، وكل التمثيلات وجميع الامثلة لم يمتلئ [60]...

[58] (هو للجمع) اي للاشارة الى جامعية التعريف، لان (هو) يدل على حصر المعرف في التعريف (وال للمنع) أى للدلالة على كون التعريف مانعا عن الاغيار لانه للعهد الخارجي او للبداهة كما ان (ال) في (والدك العبد) للبداهة. .

[59] (اي الذهني) اي البديهي لانه هو الضد للنظري. اما الخارجي فبمعنى الوجوب الذي هو مقابل وضد للامكان. .

[60] (ان دخلت في ما) يعني أن لـــ (ما) بطنا لو أدخل فيه جميع ماذكر –لكن من قسم التصورات– لم

مافي الباء من السببية علة معدة حضوراً ومجامعة حصولا [61]..

أي ذاتاً او صفة او لازماً موضوعاً او مفهوماً بنوعيه، او مدلولا بأنواعه، او مـــراداً، او ماهية حقيقية او اعتبارية او اصطلاحية مفصلا او مجملا تاما، او ناقصا بالعلل او المعلولات او بكليهما [62]..

[2] اي متصوراً بوجه، فإن المجهول المطلق كما يمتنع الحكم عليه يمتنع تعريفه...

[3] مصدره نائب فاعل، ميزانه ومفهومه روح كل محمولاته وجنس عال لها. كما ان المعلوم اب لموضوعاته و »المعلوم موصل« ام مسائله [63]...

[4] اي الدعاء. هذا آخر صـــــــــورة انتهت اليها هذه النســـــــــبة منــــاد على اسمية التـــعريـــف لإحضـــــار ذات وقـــول. اي مركـــب ولـــو ذهنـــــــا. لان البســــــائط لاتـــعرف بل تحدس حدسا [64]..

يمتلئ و لم يشبع.

يعني أن كل مافي جوف (ما) مما ذكر تعريفات توصل الى معرفات..

[61] (ما في الباء من السببية) يدل على أن التعريف علة لاحضار المعرف، بحيث لولاه لم يحضر. وبعد الاحضار والحصول، علة مجامعة ومقارنة معه لاتنفك عنه للزوم بينهما.

[62] (أي ذاتا او صفة الخ) إن شئت إيضاح هذه الاقسام مع الامثلة فراجع قبر الاستاذ رضي الله عنه وأرضاه (وهو في ربوة رفيعة من ربى ولاية اسبارطة مستور مجهول ممنوع عن الناس!!!).

[63] (أي مصدره نائب فاعل ميزانه) أي فعل الوصول على أنه من باب التضمين (ومفهومه) هو الوصول: حاصله: أن التعريف كالاب ملقح للمعرف. أي نافخ لروح الوصول في رحم المعرف. فالتعريف موضوع والمعرف محمول والوصول روح منفوخ منه في رحمه. فكل المسائل داخلة في (المعلوم موصل) أي المعلومات موصلة الى المجهولات...

[64] (اي الدعاء) اى مصدره الدعاء بمعنى النداء أي يسمي وينادي..

(هذا) أي ندائه بالقول الشارح وتسميته به آخر صورة ينجر وينتهي اليها النسبة التضائفية بين العرف والمعرف، اذ بينهما تضايف. أي التسمية انما تتحقق بعد تمام الوصول لان الاسم بعد تمام المسمى.. (هذا) مبتدأ (آخر) خبره الاول (مناد) خبره الثاني. أى يدل على ان التعريف اسم لما كان مركبا من ذات

[5] اي مستقرئ مواطئ النشو، ومدارج الاستكمال، ومحلل يرد الشئ الى اصله. [65]

ـ

وما [1] لتصديق[2] به[3] توصلا[4] بحجة[5] يعرف[6] عند العقلا[7]

[1] »ما« موصوفة، اي تصديق، اي لاتصور. لان النوعين غير متجانسين فلا يتوالدان وإن تلازما...

[2] كما تضمن اللام »الى« تضمن »توصل« »تكلف«. فالاول متعلق بالثاني، اذ هذا التصديق مدعي. والثاني بالاول، اذ هو نتيجة باول وبالاطلاق أو التخييل أيضاً [66]...

[3] وبالجزئي على الجزئي، او الجزئي على الكلي، او بالكلي على الجزئي [67].

وصفة ولو ذهنا، كالناطق في الحد الناقص. اذ البسيط لا يعرف وانما يعرف بالحدس أى الانتقال دفعة وفجأة من المعلوم الى المجهول..

[65] أي (مستقرئ) اي التعريف مفتش يبحث عما ينشأ ويحصل عنه المعرف من الاجناس والفصول والخواص والاعراض. وكذا محلل شارح يرد المعرف الى أصله. مثلا: ان من يريد أن يعرف الانسان يتحرى أولا ما يتركب منه من الاجناس كالجوهر والجسم والجسم النامي والحيوان. ومن الفصول كالقابل للابعاد الثلاثة والنامي والحساس والناطق. ثم يجمعها ساترا لها في بطن الحيوان الناطق فيتولد الانسان.

[66] كما تضمن (اللام) معنى (الى) اي لان الوصول يتعدى بإلى (تضمن توصل معنى تكلف) لان الوصول يحصل بالكلفة فناسب تضمين التوصل. فاللام في (لتصديق) له معنيان: معناه الاصلي، ومعنى (الى). (فالاول) اي اذا نظر اليه بالمعنى الاصلي (متعلق بالثاني) التكلف المتضمن للتوصل (اذ هذا التصديق) اي مدخول اللام (مدعى) وفي اثبات المدعي المجهول كلفة، فناسب تعلقه بالتكلف (والثاني) اى اللام بالمعنى الثاني (متعلق بالاول) اي التوصل المتضمن (اذ هو) اي التصديق المدخول للام (نتيجة باول) أي سيؤول وسيرجع ويصير نتيجة. وفي نتاجها لا يوجد الكلفة فالمناسب تعلقه بالتوصل لا بالتكلف. (وبالاطلاق أو التخييل أيضاً)، أي ذلك التصديق المدخول للام لكونه غير مقيد شامل للقسمين. أي ما كان مدعى وما كان نتيجة، وبالتخييل والتقدير ايضا يمكن الشمول للقسمين.

[4] زاد هنا وجرده في التصور للإشكال في الأشكال، والاشتباك في الدليل. »ومصدر المجرد نائب فاعل المزيد« اي وصولا لازماً الى معلوم، او مظنون لذات الدليل، او صورته او موهوم او متخيل او جهل مركب [68]..

[5] اعلم!

انها نسابة انسال الحادثات، وسرادة سلاسل مناسبات الكائنات، وتمثال مجاري الحيـــاة من جرثوم الحقيقة العظمى الى الثمرات [69]..

[6] مجاز من »يتحد« وهو من »يحمل« وهو من »يحدد« والمعرفة هي كيفيـــة هـــذه النسبة، اشارة الى استغناء هذه الدعوى عن الدليل...

[7] اللام عوض الصفة اي المنطقيين. لا الاضافة لان »عاقلا« من ذي كذا [70].

---

[67] (وبالجزئي على الجزئي) أي الوصول قد يكون بالجزئي على الجزئي، مثل: هذا زيد، وزيد ضاحك، فهذا ضاحك (وبالجزئي على الكلي) كما في الحدسيات، كالانتقال من بعض الامارات الى المطلوب الكلي (وبالكلي على الجزئي) مثل :كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فبعض الحيوان كاتب.

[68] (زاد هنا) قائلاً توصل من المزيد (وجرد هناك) قائلاً وصل من الثلاثي (للاشكال في الأشكال) بكسر أول الاول وفتحه في الثاني. يعني أن الإشكالات الواقعة في الاشكال والضروب والقياسات أجبرت على ترجيح المزيد على المجرد اشارة الى زيادة الكلفة هنا.

(ومصدر المجرد نائب فاعل المزيد) يعني أن (توصل) لكونه بناء المجهول يقتضي نائب الفاعل ولا مفعول ينوب منابه لكونه غير متعد فأشار الاستاذ الى أن مصدر المجرد أعني الوصول نائب عن فاعله.

فمعنى توصل (وقع الوصول) (أي وصولا) مفعول مطلق نوعي (لازما) صفة للاشارة الى اللزوم بين الدليل والنتيجة (الى معلوم) متعلق بالوصول أي نتيجة ذات يقين (او مظنون) أي من الظنيات (لذات الدليل او صورته) أي سبب الظنية ما وجد في الدليل او صورته من موجبات الظن (او موهوم) أي من الوهميات.

[69] (اعلم انها نسابة لأنسال.. الخ) الضمير عائد للحجة. (نسابة) صفة مبالغة من النسبة. بمعنى كثير المعرفة بالانساب. والأنسال جمع نسل بمعنى الذرية. أى الحجة الالهية كأنها تاريخ جامع للحادثات الكونية وعارف بتناسل بعضها عن بعض.

(وسرادة سلاسل) أى مركز لاجتماع تلك السلاسل كأنها »سانترال« محل ومرابط لتلك السلاسل.

واعلم!

ان الكل كالانسان مثلا: في حكم مصدره جزئه مستتر تحت جزئه او خلفه كـــالعين للمفتش والاذن للجاسوس والعقل للمنطقي [71].

---

[70] (اللام) اي الالف واللام في العقلاء (عوض) اي بدل (عن الصفة) اي عقلاء منطقيين (لا الاضافة) اي عقلاء المنطق. لان العاقل ليس باسم فاعل حتى يضاف الى مفعوله (بل هو من ذي كذا) اي من باب ذي كذا. فالمعنى عند ذوي العقول من المنطقيين.

[71] واعلم!

(ان الكل كالانسان) اي المركب من اجزاء كالعين والاذن وغيرهما اذا وقع (في حكم) اي فعل (مصدره) اسم مكان ضميره عائد للحكم مبتدأ خبره (جزؤه) والضمير راجع للكل. والجملة صفة الحكم مثل (تجسس زيد) فان التجسس يكون بالاذن. فالقاعدة في التعبير عن ذلك الحكم والفعل اما استتار الفاعل اي الكل في ذلك الجزء او اضافة الكل اليه بواسطة (ذو) فيقال للشخص المنطقي عاقل او ذو عقل لان المنطق يصدر من العقل وللمفتش عاين او ذو عين هكذا. والى هذا أشار بقوله (مستتر تحته او خلفه) كالعين للمفتش والاذن للجاسوس والعقل للمنطقي.

انواع الدلالات الوضعية

دلالة[1] اللفظ[2] على ما [3] وافقه[4]   يدعونها[5] دلالة المطابقة[6]

[1] هذه هي الثانية من احوال اللفظ الاربعة التي يقسمها اللفظ واللغة والمنطق والبيان والاستنباط الاصولي من الوضع والدلالة والإستعمال والفهم [72].

[2] اعلم!

مأدق حكمة الله في اللفظ وما أعجب شأنه وما ألطفه نقشا! ان الرابط بين مأخـــذي جنس الانسان وفصله هو النَفَس ذو الرأسين، الموظف بوظيفتين، صاحب الثمرتين، الموجه الى القبلتين، المثمر اسافله لنار حياة الحيوان مع تصفية مائها، والمولد أعاليه لحركات نطق الناطق.

فبدخوله الى عالم الغيب يصفي الدم الملوث بانقاض الحجيرات المحللة، بســـر امتـــزاج (مولد الحموضة الهوائي بكربونه) بسبب العشق الكيميوي. فاذ يمتزج العنصران يتحد كـــل جزئين منهما. واذ يتحدان يتحركان بحركة واحدة. فتبقى الحركة الاخرى معلقة باقية. فبسر »تحول الحركة حرارة والحرارة حركة« تنقلب تلك الحركة الباقية المعلقة حرارة غريزية. اعني

---

[72] (التي انقسمها اللفظ واللغة الخ) ان قيل المقسوم أربعة والمقسوم عليه خمسة فكيف يصح التقسيم؟ قلت، نعم، لكن التقسيم أيضاً على أربعة، اذ اللفظ خارج عن المقسوم عليه، اذ الوضع ناظر الى اللغة والدلالة الى المنطق والاستعمال للبيان والفهم للاصول. لكن لاتظنن أن اللفظ بقي خارجا عن التقسيم، بل هو كالام لهذه الاربعة تأخذ من حصة كل واحد، إذ بيده رأس حصة كل منها، حيث يقول اللغوى وضع اللفظ لهذا المعنى والمنطقي دلالة اللفظ على هذا المعني مطابقة وهكذا..

فاللفظ داخل في حصة كل. وبهذا الاعتبار تأخذ الام من حصص الاولاد اربعا..

نار حياة الحيوان. فبينما يخرج النَفَس من عالم الغيب الى عالم الشهادة تعبـــاً اذ يتـــداخل في المخارج متكيفا بالصوت والصوت يتفرق على المقاطع متحولا حروفاً »اجدى من تفـــاريق العصا«. بينما هي قطعات صوت لاحراك لها. اذ صارت أجساماً لطيفة عجيبـــة النقـــوش، غريبة الاشكال، حاملة للاغراض والمقاصد، تتطاير مترنمة من أوكارها، مرسلة الى ماقدر لها صانعها الحكيم سفراء بين العقول. فاللفظ زبد الفكر، صورة التصور، بقاء التأمـــل، رمـــز الذهن. فبسبب الخفة والتعاقب وقلة المؤنة وعدم المزاحمة وعدم القرار ترجّح اللفظ لهذه النعمة العظمى: فما أجهل من يكذب او يسرف بقيمة هذه النعمة!.

[3] »أي المفرد« لان دلالة المركب على جزء معناه مطابقة. واللفظ امارة ورمز على ما في الذهن على مذهب، وعلى مافي الخارج على مذهب [73]..

[4] أي مقدار قامات المعاني.. لا يشتكى قصر منها ولا طول [74].

[5] فيه مامر في »يدعى« فان نسبة الحكم لها صور متفاوتة واستحالات متسلسلة [75].

[6] وإن قارنها دلالة التضمن والالتزام بتسليم بقاء الضعيف مع القوي، ووجود الدلالة بدون الارادة؛ لان الحيثية مرادة في »مقول الاضافة« بسر ان الحكم على المشتق وما في معناه يدل على التقييد [76]...

---

[73] (اي المفرد) لان اللام في اللفظ للعهد والاشارة الى المفرد فلا يرد على حصر التقسيم وجمعه دلالة المركب على جزئه مطابقة على ماسيجئ فلا تبقى خارجة عن التقسيم وعن اقسام الدلالة، لان المقصود من الوضع في الدلالة المطابقية ليس وضع اللفظ لعين المعنى بل ما كان للوضع فيه مدخل..

[74] (اي مقدار قامات) اقتباس من شعر الشاعر:

والفاظ رقاق النسج قدت   على مقدار قامات المعاني

[75] (فان نسبة الحكم) نعم. ان دلالة اللفظ على المعنى لها صور وعنوانات متخالفة كالتطابق والتضمن والالتزام وانقلابات متسلسلة بتبدل المواضع والتراكيب. مثلا: ان الناطق يكون تارة مدلولاً تضمنياً وتارة التزامياً وهكذا..

[76] (لان الحيثية مرادة) علة لمقدر: كأنه قيل بعد تسليم المقارنة والبقاء لايصح ولايخص التسمية بالمطابقة فأجاب: بان الحيثية مرادة والمجوز لإرادتها ترتب الحكم على المشتق كما هنا. اي من حيث وافقه..

وجزئه[1] تضمناً[2] وما[3] لزم فهو التزام ان بعقل[4] التزم[5]

[1] بمقدمتين نقلية وعقلية. ببقية ارادة واحدة، لامستقلة. والا فمطابقة مجاز او حقيقة قاصرة. ولا بارادة مشتركة وإلاّ فمجاز وحقيقة. وبالدخول في جواب ما هو، لا الوقوع في طريق ما هو. فما ذكر عند المنطقيين وإلاّ فمطلق [77].

[77] (بمقدمتين) اي دلالة اللفظ على جزء المعنى ثابتة بمقدمتين نقلا وعقلا. أما نقلا: فلأن دلالة اللفظ على جزء المعنى ليست مهجورة، بل هي ثابتة عند العلماء ومعتبرة في الاحكام. وأما عقلا: فلأن وجود المركب انما هو بوجود الاجزاء ولولاها لم يوجد، فاستلزامه لها ودلالته عليها ضرورية.
(وبالدخول في جواب ماهو) عطف على (ببقية) اشار به الى لزوم تصور ذلك الجزء بالجزئية والا لم تكف الدلالة تضمنا. وانما يعلم ذلك التصور بصلاحية ذلك الجزء للدخول في جواب ماهو لان تعبير

[2] هذا والالتزام مصدران جعليان مشتقان من الدلالة التضمنية والالتزامية [78].

[3] أي خارج وإلاّ تداخل القسمان [79].

[4] أي عقلياً بيّنا أخص عند المنطقي. والاّ فسواء عقلياً او عادياً او عرفياً او شرعياً او اصطلاحياً او دائماً او موقتاً لكلمة او كلام أو قصة. او اللازم لتصور أو تصديق او تخييل او معنى من المعاني الحرفية التي لاوطن لها، تبعيا او قصديا [80].

[5] اي وان كان ضداً إذ كثيراً ما يكون اقرب الاشياء الى الشئ خطوراً ضده، لاسيما اذا انضاف الى الضدية الاضافية. حتى قيل ان النقيض نظير نقيضه [81].

الدخول خاص بالاجزاء والوقوع عام فالحيثية مرادة. اي من حيث هو جزء. وإلى هذا أشار بقوله (لا الوقوع في طريق).

[78] (وهذا) أي التضمن (والالتزام مصدران) توجيه لما يقال: من ان التسمية بالتضمن والالتزام ليست بصحيحة اذ لايجوز حملهما على الدلالة.

وجه التوجيه: انهما مصدران جعليان اي مشتقان اي مشقوقان اي متغيران اي محرفان من التضمنية والالتزامية. مثل »شمو من شمس الدين«.

[79] (اي خارج) ليخرج الداخل من شمول (ما) (والاّ تداخل القسمان) أي التضمن والالتزام لان الجزء الداخل لازم.

[80] (اي عقليا بينا) هذه الاقسام المذكورة المتساوية عند غير المنطقي، ايضاحها بالامثلة ليس في وسع (عبد المجيد) الآن بل مدفون مع الاستاذ !.

[81] (حتى قيل ان النقيض نظير نقيضه) كالنور والظلمة والليل والنهار، فان تصور كل يخطر الآخر بالبال.

فصل في مباحث الالفاظ

مستعمل[1] الالفاظ حيث يوجد إما مركب[2] وإما مفرد[3]

[1] مسور كلية هذه القضية الاستغراق المكسوب من المضاف اليه، لوصفية المضاف. لانه حملية. والسور »حيث« من حيث أنها شبيهة المنفصلة [82].

[2] المركب المركب مع مع مفرد ومع من مركب من [83]...

[82] (مسور كلية هذه القضية) حاصله: ان تشكل هذا التقسيم في شكل قضية حملية كلية شبيهة بالمنفصلة. موضوعها (مستعمل)، محمولها المردد بين إما و او.

كليتها لمحافظة حصر التقسيم وجمعه. اذ لولاها لم يكن جامعا للاقسام.

وسورها الاستغراق المستفاد من اللام في المضاف اليه، اذ لا يكتسب الاستغراق من الموضوع المضاف لانه وصف لا افراد له لذاته.

وشبهها بالمنفصلة في كون التردد بين جزئي المحمول لا بين قضيتين. ثم ان محمول هذه القضية الحملية لكونه كالمنفصلة لابد ان يكون كلية مسورة كالحملية ايضا محافظة لحصر التقسيم لكن الاستغراق في الشرطيات باعتبار الازمان والاوضاع. وسور هذه المنفصلة (حيث) فمعنى تلك القضية: كل لفظ مستعمل في كل زمان وعلى كل وضع اما مفرد او مركب.

[83] (المركب مع مع مفرد) لان واحدا من جزئي المركب وقع بعد مع، و لم يبق فيه الا جزء واحد فهو قبل ذكر ما وقع بعد مع مفرد. (والمركب مع من مركب من. .) لان من بيان وتفسير لما قبله، فلو

[3] اي مع عدم اعتبار الغير لا اعتبار عدم الغير. أخرّه مع تقدمه لأن مافيه من العـــدم حادث لا أصلي. اذ وضع الالفاظ لاليفيد معانيها لتعينها اولاً، بل ليفيد مايعرضها بالتركيب. فالمركب مقدم. كما في دلائل الاعجاز [84].

فأول[1] ما[2] دل[3] جزئه[4] على[5]
جزء[6] لمعناه[7] بعكس[8] ما تلا

لم يلاحظ الجزآن في المركب قبل ذكر (من) يبقى المفسر بلا مفسر. فقبل ذكر (من) يلاحظ الجزان فيه البتة، فهو مركب من أى (من) اجزائه.

[84] (اي مع عدم اعتبار الغير) اي وارداته. سواء كان الغير موجودا او لا ليدخل عبد المجيد علما (لا اعتبار عدم الغير) اذ حينئذ يخرج هذا الفقير عن التعريف (اخّره مع تقدمه) اي على المركب لانه جزؤه (لان مافيه من العدم حادث) لان وجود عدم وجود دلالة الجزء في مفهوم المفرد، إنما وجد بعد وجودها في شئ آخر، اعني المركب. مع ان الوجودي مقدم على السلبي والاصلي على الحادث.

[1] من ديدنهم ترديف التقسيم القطعي بالعقلي للاثبات [85]

[2] أي لفظ [86] [3] اي واريدت [87]

[4] اي المرتب في السمع [88] [5] أي بالذات [89]

[6] أي له وقع [90] [7] أي المعنيّ [91]

[8] أي نقيضه [92]...

اعلم! ان لمفهوم المركب فرداً فرداً هو وجود جميع الاجزاء. وللمفرد افراداً بعدد عــدم الاعم. فالاخص، ثم الاخص الى عدم الارادة. واخص الكل الاعم، اذ عدم الاخص أعــم، فيعم احداً وثلاثين عقلا وستة واقعاً [93].

---

[85](التقسيم القطعي بالعقلي) أي من عادة العلماء انهم بعد التقسيم القطعي أي الثابت ثبوته في الواقع، يقسمون بالعقلي أيضاً للاثبات. أي ليحصل الثبوت في الذهن أيضاً..

[86] (اي لفظ) جنس وباقي القيود فصل فغيره ليس بمفرد ولامركب كالإشارات..

[87] (اى واريدت) اي ان دلت و لم ترد فمفرد كالحيوان الناطق علما..

[88](أي المرتب في السمع) فالفعل الدال بمادته على الحدث وبهيئته على الزمان مفرد لامركب ...

[89] (أى بالذات) فالدال بالواسطة ليس مركبا، كالانسان الدال على قابل العلم بواسطة اللزوم.

[90] (ليس له وقع) أى تأثير وفائدة فلا عبرة بأرادة دلالة (زاء زيد) على يده مثلا..

[91] (أي المعنيّ) كعبد المجيد فان مدلول جزئه ليس جزءاً للمعنى المقصود إذا كان علما فليس مركبا..

[92] (أي نقيضه) اي لان (دلّ) نقيض (ما دل) فالمفرد والمركب نقيضان مفهوما...

[93] (اعلم ان لمفهوم الخ) حاصله: ان للمركب فرداً فرداً أى اجزاء يحصل ويتشكل المركب باجتماعها فقط. وللمفرد أفراداً أى جزئيات واقساما حاصلة من نفي كل واحد من القيود المذكورة المشروطة لتشكل المركب.فبانعدام كل قيد مع بقاء الآخر فرضا يحصل للمفرد قسم عقلا. فاذا ضربنا القيود المنفية في المفرد في الستة المشروطة الموجودة في المركب – المذكورة آنفا – يحصل للمفرد ستة وثلاثون قسما عقلا. ولكن القيد الاول – أعني اللفظ – خارج عن الضرب لكونه مقسما للمفرد والمركب. فيبقى احد

وهو على[1] قسمين أعني[2] المفردا[3]   كلي[4] أو جزئي[5] حيث وجدا

[1] »على« حاملة بـــ »الى« ظرفان لغوان. أي ينقسم الى قسمين ويقوم واقفاً عليهما ...[94]

[2] كما أن »أى« للمطابقي و »المراد« للالتزامى –كذلك »اعـــني« ومـــا يرادفـــه للتضمني. اذ المذكور مركب [95].

[3] لا مقابل المضاف والجملة والنسبة

وثلاثون قسما. هذا عقلي. وأما الخارجي فستة: والى هذا أشار بقوله (بعدد عدم الاعم ..الخ). نعم، بناء على ان كل قيد ذى قيد اخص من مطلقه، كالانسان الكاتب مع الإنسان..

والحاصل: انه كلما يتزايد القيود يتخصص. يعني يكون الثاني أخص من الاول، والثالث من الثاني، والرابع من الثالث، والخامس من الرابع، والسادس من الخامس. فالاخص من الكل الثالث؛ اذ لا اخص تحته. وهو مع كونه اخص الكل؛ بهذا الاعتبار يكون اعم الكل اذ لا اخص تحته فهو مطلق والمطلق أعم من المقيد...

[94] (على حاملة بـــ الى). نعم، ان مجرور (على) أي (القسمين) بمادته وجوهره يقتضي تقدير (ينقسم) وهو إنما يتعدى بـــ (الى) وبتثنيته المفيدة للحصر، اذ لا ثالث لهما يقتضى تقدير (ينحصر) او ما يقوم مقامه. ففي بطن (على) (الى).

(لغوان) أي سواء كان (على) او (الى) فهما ظرفان لغوان لاظرف مستقر لتعلقهما بالافعال الخاصة.

[95] (كما ان اى). حاصله: ان المعنى المجهول ان كان المعنى الموضوع له يفسر بـــ (اى) وان كان جزؤه فبـــ (عنى) وان كان لازمه فبـــ (المراد)..

اختار الناظم التفسير بـــ (اعني) إشارة إلى أن الضمير في اول البيت أى في قوله (وهو على قسمين) راجع إلى المذكور. وفيه المفرد والمركب. فلفظ (المذكور) المراد مركب والمفرد من اجزائه. فاختيار الناظم التفسير باعني مناسب في موضعه. وإلى هذا أشار الاستاذ بقوله (إذ المذكور مركب) يعنى ان ضمير (هو) راجع إلى المذكور وهو مركب من المفرد والمركب...

[4] منسوب الى كله الذي هو جزئيه [96]

[5] منسوب الى جزئه الذي هو كله. فالناقص زائد والزائد ناقص [97].

فمفهم اشتراك[1] الكلى كاسد[2] وعكسه[3] الجزئي[4]

---

[96] (منسوب إلى كله الذي هو جزئيه) الضمير للمنسوب؛ لأن الجزئي عبارة عن الكلي، والتشخصات فالكلي جزء للجزئي والجزئي كل للكلي فالنسبة بينهما من قبيل نسبة الجزء إلى الكل..

[97] (منسوب الى جزئه الذي هو كله) لان الكلى. داخل في حقيقة الجزئى فالنسبة بينهما من قبيل نسبة الكل الى جزئه. فالجزئي كل والكلي جزء.

(فالناقص) أي الجزء المنسوب اليه الناقص بعدد حروفه من المنسوب (زائد) على المنسوب باعتبار كليته وشموله للغير. وكذا ان الزائد أي المنسوب الكثير الحروف من المنسوب اليه (ناقص) باعتبار تشخصه وعدم شموله للغير.

[1] اعلم!

ان هذا الاشتراك اشتراك تمثيلي واتحاد وهمي. اذ الاشتراك والاتحاد بكلي معنييهما غـــير متصور هنا. بل المراد تطابق النسب. كتساوى نقط المحيط لنقطة المركز. لو ذهبت احـــداها اليها كانت اياها وبالعكس. أعني أن الكلي لو خرج بالفرض من عالمه ودخل باب إحـــدى جزئياته – فبسر عدم العبثية – يفنى هو ويبقى ما في الجزئى من ظله فيتوهم الاتحاد.. وكذا لو تطاير بالفرض متصاعداً إحدى جزئياته من عالمها الى مقام الكلى، فبالوصول الى بابه يناديها »أنا زعيمكم هنا كما أنتم نوابي في مملكتكم«. ثم ينطفى. فيتوهم الاشتراك، ولو ممتنعـــاً. اذ الفرض ممكن [98]..

[2] اي من المبادئ التصورية. اي رسم ناقص ليطمئن قلوب الحواس لحكـــم العقـــل فيقرأوا ما في المثال من آيته [99]..

[3] أي لا يشترك بالامكان اشتراك الوجود الظلي، لوجوداته الاصلية. الممثل عكســـه بتخييل نقطة المركز مصباحا ونقاط المحيط زجاجات [100]..

---

[98] (اعلم! أن هذا الاشتراك) حاصله: أن الكلي ظل ذهني للجزئيات الخارجية وهي مثالات له. فالنسبة بينهما كنسبة نقطة المركز الى نقط المحيط. لكن ان ارتفع الجزئي من الخارج ودخل الذهن تنطفى تشخصاته وتنسلب عنه فيكون كليا. وكذا ان سقط الكلي ووقع في الخارج ينضم اليه التشخصات فيصير جزئيا.

ففي المترلتين لايُرى الا واحد منهما فيتوهم بينهما الاشتراك والاتحاد..

[99] (اي من المبادى) اى قسم من القول الشارح لانه مثال والامثلة رسوم ناقصة...

[100] (أي لايشترك بالامكان.. الخ) اظن ان هذه القضية موجهة (والجهة) الامكان و(لا) نافية لها و (اشتراك) منصوب اما بترع الخافض – اي كاشتراك – أو على انه مفعول مطلق نوعي. حاصله: ان الجزئي لايمكن ان يشترك ذلك النوع من الاشتراك كما كان في الكلي اذ لاوجود له ظليا لوجدات في الذهن اصلية في الخارج. بل الخارج مركز لوجوده الاصلي. وهو مصباح في الخارج يرى في زجاجات الاذهان عكس الكلي...

[4] كـــــ [الله] جل جلاله: والجزئي كلي كما ان الفعل اسم. وافتـــرق الجزئـــي والكلي الفرضي، بان الاول فرض ممتنع والثاني فرض ممكن..

فأولاً[1] للذات ان[2] فيها[3] اندرج[4]

فانسبه[5] او[6] لعارض[7] اذا[8] خرج[9]

[1] أي الأولى" »اولا« اذ لا ثاني هنا، لان الجزئي كما لاينضبط احـــوالاً لايفيـــدنا كمالاً حكمياً »للذات« كذات »يدك وأنائك« فان الماهية مظروفة الوجود. والذات هي مع اضافة الوجود. والحقيقة هي بشرط الوجود. والهوية هي مع الوجود [101]...

س :- مالفرق بين الجزئي والكلي في فرض الافراد حتى تفرض للكلي لا للجزئي؟

فاجاب المرحوم: بان الفرض ممكن في الكلي ممتنع في الجزئي. مثلا: ان (الله) علم للذات لايحد، اذ لاجنس له ولافصل فليس له مفهوم حتى يفرض له الافراد باعتبار المفهوم. فالفرض فيه ممتنع.

واما فرض الافراد للجزئي الكلي في (الجزئي كلي) فهو فرض ممكن؛ اذ له حد. وفي حده جنس وفي جنسه عموم. فله مفهوم عام يمكن فرض قوله على كثيرين لا وجود لها.

(كما ان الفعل اسم) دفعٌ لما يقال: من ان الجزئي والكلي ضدان كيف يحمل احدهما على الآخر.. وجه الدفع: ان حمل الكلي هنا ليس على الجزئي الفردي الخارجي، بل على مفهومه. وهو ايضا كلي من الكليات لكن من المعقولات الاولى. والكلي المحمول عليه في المثال من المعقولات الثانية فلا اشكال. كما لا اشكال في حمل الاسم على الفعل؛ لان الاسم محمول على لفظ الفعل وهو اسم من الاسماء (كالاسم).

[101] أي الاولى (اولا) يعني ان صنيع الناظم في هذه العبارة حيث اختار (اولا) على (الاول) فذكرُ ذلك وترك هذا احسن وأسلم. لأن لفظ الاول والثاني من الاضداد ومن المتضايفات، ذكر احدهما يخيل الآخر. فلو ذكر الناظم لفظ الاول لبقي السامع -بحكم التضايف الضدي- منتظراً إلى أن يذكر (الثاني). ولا (ثاني) هنا لان احوال الجزئي لاتنضبط ولا فائدة لنا فيها. كذلك أحكامه لاتفيد كمالا ولا فائدة، حتى يلزم ذكرها فيحتاج إلى ترديف (الاول) (بالثاني)، فاختار (اولا) تخليصاً للسامع عن الانتظار لان المفهوم من (اولا) الابتدائية لا اول الاعداد.

(للذات) (كذات يدك و(انا) ئك). أشار بهذين المثالين إلى أن (الذات) ينسب اليه أجزاء الماهية كالجنس

[2] فالتشكيك لخفاء الذاتية عكس العروض.

[3] اي في تفصيلها ذهناً، للزوم الاتحاد في الخارج للحمــــل. واخـــتلاف العبـــارات باختلاف الاعتبارات. أو في الخارج مأخذها. وقيل متعددة فيه، وصحة الحمـــل للالتحـــام ...[102]

[4] اي لم يخرج ..[103]

[5] اي سمه ذاتيا. ولا يلزم شمول وجه النسبة – مناسبة التسمية – لكل الافراد ..[104]

[6] للتقسيم لا للتخيير الذي يفيده الانشاء فانه اخبار ..[105]

[7] عدل عن عرض، اشارة إلى الحمل ..[106]

[8] للظهور بالنسبة ..[107]

وتمامها كالنوع. وان الذات كما يطلق على الكل يطلق على الجزء ايضا. فاليد في المثال الاول لكونه جزء لتمام ذي اليد مثال للجنس الذي هو جزء الماهية. ومرجع (أنا) الذي هو تمام ذي اليد مثال للنوع الذي هو تمام الماهية. (وانائك) مركب اضافي على لغة »الاكراد« من ضميري المتكلم والمخاطب. عطف على (يدك) والمعنى أي كذاتك الذي تعبر عنه بـــ »انا« فمرجع »انا« تمام جسد ذي اليد واليد جزؤه.

(فان الماهية.. الخ) حاصله: ان الهوية والحقيقة والذات اعيان للماهية انقسمت هي اليها باختلاف الاعتبارات والحيثيات، إذ الوجود لو اعتبر مع الماهية اي شطراً فهوية. ولو اعتبر شرطا فحقيقة. ولو اعتبر مع الاضافة فذات. لكن المضاف اليه غير داخل..

[102] (أي في تفصيلها) أي تحليل الماهية إلى أجزائها. وإنما ذلك في الذهن، ولولا الاتحاد في الخارج لما جاز الحمل بينهما.

(واختلاف العبارات) كالاندماج والدخول وعدم الخروج (باختلاف الاعتبارات). ومن الاعتبارات مراعاة النظم والوزن..

[103] (اي لم يخرج) سواء كان جزء الماهية او تمامها ليشمل النوع...

[104] (ولا يلزم شمول وجه النسبة) فلا بأس لخروج النوع من وجهها..

[105] (فانه اخبار) إذ التقسيم واقع في الازمنة الخالية. لكن الناظم اراد ان يخبر ويحكى عن ذلك الخبر بلفظ الانشاء.

[106] (اشارة الى الحمل) اذ العرض لايحمل بل المحمول العارض .. وفيه مافيه.. تأمل!.

[9] فالنوع كالفصل خاصة الجنس وعارضه كما في المناسبات [108]...

والكليـــــات[1] خمســـــة[2] دون انـــتـــقاص
جنس[3] وفصل[4] عرض[5] نوع[6] وخاص[7]

[1] في التعريف استعظام. هي كاخواتها بينما هن معقولات ثانية، حرفيـــة المعـــاني. وتبعيتها مرايا للمعقولات الاولى؛ اذ صارت طبائع اسمية يتطاير من جوانبها ما يتوضع عليها،

[107] (للظهور بالنسبة) اي ذكر أولا (إن) الدال على الشك. وهنا (اذا) الدال على القطع. اشارة الى ان كون التسمية بالعارض اظهر من التسمية بالذاتي في الجملة..

[108] (فالنوع كالفصل) أي فعلي هذا لايكون النوع ذاتياً، بل يكون خاصة للجنس وعارضه، اي غير شامل كما ان الفصل كذلك كما سيأتي..

ويخرج ما كانت لابسة له، ويتولد منها من يدعى انه اب لأبيه كما أن الكلي نوع الجـــنس الذي هو نوع الكلي وقس ..[109]

[2] اي انتج أربعة تقسيمات، خمسة أقسام متقابلة ان اتحد المنسوب اليه. فأن تعدد فقد تجتمع في واحد وقد تتحد في نوع كالنوع الاضافي.[110]

[3] أي الذاتي الاعم بسيطاً او مركباً.[111]

[4] اي الذاتي المميز قريبا او بعيداً.[112]

[5] اي الخارج العام مطلقا او مقيداً.[113]

[6] اي الجواب التام حقيقاً او اضافياً.[114]

[7] أي الخارج المميز للجنس او النوع..

---

[109] (في التعريف استعظام) اى العظمة والحشمة تترشح من ايرادها بالجماعة »حرفية المعاني« أى مدلولاتها كمدلول الحرف غير مستقلة »وتبعيتها« اى تبعية المعاني اى معانيها تابعة وآله للغير »اذ« فجائية »اسمية« أى حقائق مستقلة كالاسم »يخرج ما كانت لابسة له« اولاً من العنوان الاول وتتزيا بعنوان آخر »يتولد منها الخ« مثلاً: ان الكلي بعدما كان نوعاً للجنس وإبناً له ولابساً لعنوان النوعية اذ يخرج من ذلك العنوان ويتلبس بعنوان الكلية ويصير أبا لمن كان أباً له...

[110] (ان اتحد المنسوب اليه) أى ان لوحظ الكلي حين الانقسام باعتبار المفهوم فلاشك يكون الاقسام متقابلة »وان تعدد« اى لوحظ الكلي في ضمن الافراد »فقد تجتمع« الخمسة »في واحد« فلا تقابل بينها كالملون فانه جنس للاسود والابيض. ونوع للمكيف. وفصل للكثيف. وخاصة للجسم. وعرض عام للحيوان. »وقد تتحد« اى بعضها »في نوع كالنوع الاضافي« كالحيوان فانه جنس لما تحته ونوع لما فوقه..

[111] (اى الذاتي الاعم) هو الجنس العالي كالجوهر والجسم المطلق..

[112] (أى الذاتي المميز) اى الفصل القريب والبعيد...

[113] (أى الخارج العام) هو العرض المطلق عن اللزوم او المقيد به.

[114] (أي الجواب التام) هو النوع عبر عنه بهذا لانه جواب تام لسؤال »ماهو«. أما الجنس – ولو يقال في جواب ما هو – لكنه جواب ناقص...

اعلم! ان بينها مشاركات مثنى وثلاث ورباع وخماس. ومباينات ومناسبات ككـــون الجنس عرضاً عاماً للفصل والفصل.. خاصة للجنس.. والنوع خاصتها..

ثم أعلم! أن هذه المصطلحات لها كامثالها حقائق اعتبارية لا وجود لأفرادها وانما مناط الحكم النقط التي تتسنبل عليها حدودها...

وأول[1] ثلاثة بلا شطط جنس قريب[2] أو بعيد[3] أو وسط[4]

[1] أى الاول اولى. واوليته هنا لانه اول في التعريف لانه جزء المادة الا عرف لانه أعم ولأوليته في الوجود لأنه كالمادة كالهيولى [115]...

[2] أى يكون فذلكة سلسلة الاجناس والفصول غير الفصل القريب [116]...

[3] أى المبدء البسيط للسلسلة وهي العشرة المشهورة التي هي أوادم الموجودات. [117]

[4] أى كما انه جنس نوع. وايضاً النوع كالجنس. [118]

---

[115] (اي الاول أولى) اما اولويته فلأن (اول) نكرة لاتكون مبتدأ إلا أن يكون تنوينه عوضاً عن (ها). وأما اوليته فلانه في التعريف أول، لانه عبارة عن جزأين أولهما الجنس لانه الأعم.

[116] (أى يكون فذلكة) أى خلاصة تحتوى على مافوقه من الاجناس والفصول غير الفصل القريب، لانه تحته فلا يكون آخذا له في مفهومه..

[117] (اى المبدأ البسيط) أى غير المركب من الجنس والفصل إذ لاحد له (للسلسلة) أى سلسلة الموجودات التي هي عبارة عن عشرة اصول تتدلى جهتها الاعلى من الجوهر والجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والانسان. فهذه خمسة ولو عد معها فصولها اعني الناطق والحساس والنامي وقابل الابعاد الثلاثة لكانت تسعة. ولو زيد عليها الصنف لتمت عشرة كاملة. وهذه الاصول منشأ المخلوقات كما أن آدم اصل لذوى الحياة...

[118] (نوع) اى اضافي بالنسبة الى ما فوقه (وايضا النوع) اى الاضافي بالنظر الى ماتحته...

فصل في نسبة الالفاظ للمعاني

ونسبة[1] الالفاظ[2] للمعاني[3] خمسة[4] اقسام[5] بلا نقصان

[1] اعلم! ان اللسان كالإنسان عاش أدواراً وتحول أطواراً وترقى اعصاراً. فان نظرت الآن إلى ما تبطن »الآن« من أطلال وانقاض اللسان التي تفتت في سيل الزمان لرأيت منها تاريخ حياة اللسان ومنشؤه. فالدور الذي نجم اللسان إلى الوجود، إنما هو دور حبات الحروف الضعيفة الانعقاد، المغمورة في الاصوات، الدال اكثرها بطبيعة المحاكاة. ثم بتلخص المعاني ارتقى الى الهجاء. ثم بتكثر الأغراض تدرج الى التركيبي »ولها آيات في الشرق«. ثم بتشعب المقاصد تصاعد الى التصريفي. ثم بامتزاج الحسيات الرقيقة والأغراض اللطيفة تعارج الى النحوى، وهو العربي الذي اخصر الاختصارات، الموجز المطنب، القصير الطويل. ثم بسر قلب المجاز بالاستمرار حقيقةً، تولّد الاشتراك. وبحكمة نسيان المناسبة وانقلاب الصفة بالجمود تولد الترادف.. وقس.. فالتناسب نتيجة التناسل...

[2] أي اللفظ مع اللفظ واللفظ مع المعنى والمعنى مع الفرد [119]...

[3] والفرد معنى. فيه احتباك: »ذكر في كل ماترك في كل« [120]..

[4] أي باندراج التساوي في الترادف. والنقل والمجاز في الاشتراك [121].

[5] اي الخمسة نتيجة خمسة، او سبعة تقسيمات بالقياس المقسم.

تواطؤ[1] تشكك[2] تخالف[3] والاشتراك[4] عكسه[5] الترادف[6]

---

[119] (أي اللفظ مع اللفظ الخ) حاصله: ان الاقسام الخمسة الآتية حاصلة من نسبتين: احداهما: نسبة اللفظ إلى اللفظ يحصل من هذا الترادف والتشكك. والاخرى: نسبة اللفظ الى المعنى يحصل من هذا التواطؤ والاشتراك والتخالف. لكن الناظم احتبك في العبارة؛ بان حذف من الاولى آخرها ومن الثانية أولها. وتقدير العبارة هكذا: ونسبة الالفاظ للالفاظ ونسبة الالفاظ للمعاني. فترك من الأول ثانيه ومن الثاني اوله.

(والمعنى مع الفرد) اي نسبة المعنى المطابقي إلى جزئه او لازمه. يحصل من هذا قسمان آخران: التباغض والتلازم. ترك الناظم هذا لسبقه في الدلالة.

[120] (والفرد معنى) اي جزء المعنى المطابقي أو لازمه من المعاني. فنسبته إِلى أحدهما من نسبة المعنى إلى المعنى...

[121] (أي باندراج التساوي الخ) والا يكون الأقسام سبعة والتقسيمات المنتجة لها أيضا سبعة...

[1] أي تساوى الحصص ذاتا، وإن تفاوتت كمالاً وانكشافاً، اذ قانون تولد الاتحـــاد والامتزاج من الاختلاف تحكم. وكم من مترجم عن تأثره يئن قائلا:

وطالما كنا كغصني بان   لكن نما وزدت في النقصان

ألم تر: نواتين توأمين إذ سعت »تا« انكشفت نخلة. وان عصت »تي« انكمشت نخرة ...[122]

[2] أي التشكك مشكل بين المشتركين

اعلم! ان التشكك مع امتناعه قد يتوهم فيما لبس نفسه، والبســـت ماهيتـــه هويتـــه، ولابست ذاته صفته اسماً ورسماً كالبياض للثلج والعاج. وأما وجود الواجب والممكـــن فـــلا يشتركان إلا في العرض العام الذي هو الوجود الغير الذاتي للموجودات...

[3] فيدخل غير التغاير من التقابل والتضاد والتناقض والتضايف والتنافي والتباين وعدم الملكة...

[4] أي المتولد في الأكثر بالاستمرار أو بتناسي سر التشبيه: ألم تر لو تخيلـــت وجـــه السماء جبهة ونصف وجه أفطس أعور أو أرمد لرأيت الشمس عينه الباصـــرة المبصـــرة. أو توهمت السماء أرضا أو طوداً مظلين لأبصرت الشمس عينهما الجارية بماء الحياة وهو الضياء وقس ...[123]

---

[122] (أي تساوى الحصص) أي المراد من التواطؤ تساوي الأفراد ذاتا ومفهوما لا اتحادا في الكمال والانكشاف، لأن الاتحاد لايمكن في الافراد المتخالفة: (ألا ترى) الشاعر كيف يئن ويتأوه من نقصه وترقي رفيقه مع انهما من نوع واحد.

وانظر إلى النواتات يكون بعضها نخلة وبعضها نخرة مع أن الاصل واحد. فالتواطؤ في الذات فقط. – كالبياض للثلج – إذ لايفرق بين ماهيته وهويته وذاته وصفته ومفهومه وأفراده فيقع التشكك في حمل البياض على الثلج إما على مفهومه أو على أفراده...

[123] فان لفظ العين في تلك العبارة مشترك بين الجارية والباصرة قد نُسي علاقة التشبيه بين الجارية والباصرة فصار حقيقة...

[5] أي عكس عكسه المنعكس منتكسا أي »ذا« يتشعب عروقا و »هذا« فروعاً. [124]

[6] أي التساوى امه. فكم من مشتق يتجمد [125]..

واللفظ[1] اما[3] طلب[2] او خبر[4] واول ثلاثة[5] ستذكر[6]

[1] أى ذو النسبة التامة [126].

[2] اعلم!

ان ابن آدم لمحتاج في تنظيم اطنابه الممتدة إلى الكائنات وإصلاح روابطه المنتشرة اليها إلى انشائيات تسد حاجاته الفطرية. فلتطمين هوسه »يتمني«. ولتسكين حرصه »يترجى«. ولتربية ميل الاستكمال فيه »يستفهم«. ولميل الاحتياج إلى التعاون »ينادى«. ولاظهار ارتباطه بالحق »يقسم«. ولتأمين ميل المحاسن »يأمر«. ولتوطين نفرة المساوى »ينهى«. ولسد الحاجات بتوسع المجال »يحل ويعقد«. وقس.. ثم لخاطر ميل جولان الروح في الازمنة والامكنة مع النفوذ في اسرار الكائنات »يخبر«:

الحاصل: ان لابن آدم وبنت حواء علماً فعلياً يكون فكرهما مبدأ لخارجياتهما الاعتبارية. ومصورها »الانشاء« وعلما انفعاليا يكون الخارج منشأ ذهنياتهما. وزعيمه »الخبر«...

[124] (أي عكس عكسه المنعكس منتكسا الخ) إذ في الاشتراك اللفظ واحد والمعنى متعدد. وفي الترادف بالعكس. فالترادف بالصعود من جهة المعنى إلى اللفظ يتفرع. والاشتراك بالنكوس والتسفل من اللفظ إلى المعنى يتعرق...

[125] (والتساوى امه) أي الترادف قسم من التساوى ومتولد منه فكيف جعل قسما آخر؟

فاجاب: (فكم من مشتق يتجمد) أى يصير جامداً ويخرج عن الوصفية وينفرد عن أبيه وأمه مستقلا برأسه...

[126] (أي ذو النسبة التامة) لأن الأقسام من المركبات التامة لا من المفردات ولا من التركيبات الناقصة...

[3] أي الحرف المنبث في غيره. وفي التنبيه والقسم طلب ما والمطلوب محال او ممكن. عدم أو وجود. والوجود في الذهن أو في الخارج. وهو اما حقيقي أو اعتبارى.. هذا [127]..

[4] أي مايمكن عقلا في المحصل أن يكذب بتخلف المدلول ويصدق بمطابقة المـــدلول للمعنى كما هو يصدق لأنه تصديق [128]..

وسر الفرق بين الاخبار والإنشاء: إن الخارج في الأول لما كان كالعلة المجامعة لمـــا في الذهن، فمتى جاء الذهنى قابله إما بالوفاق أو بالخلاف! وفي الثاني مافي الذهن كالعلة المعدة. فما دام لم يتم لا خارج له. وإذا جاء الخارج ذهب من حيث هو إنشاء...

[5] اي أو ثلاثة عشر [129]..

[6] ما اقبح النظم المحوج في المختصر الى المطول بلا طائل.

أمر[1] مع استعلا[2] وعكسه[3] دعا[4]
وفي[5] التساوي[6] فالتماس [7] وقعا

[1] اعلم! انه يتفرع من الامر -كالنهي- التهديد والتعجيز والتسخير والتسوية والتمنى والتأديب والارشاد والامتنان والاكرام والامتهان والاحتقار والوجوب والحرمـــة والنـــدب

---

[127] (اي الحرف المنبث في غيره) يعني أن (أما) هذه ليست للشرط بل هي حرف للترديد لامدلول لها مستقلاً بل آلة للغير. (وفي التنبيه والقسم) أي نوع من الطلب. والمطلوب في الاول ايقاظ المخاطب وفي الثاني اثبات المدعى أو تأكيده مثلاً.

[128] (ويصدق بمطابقة المدلول للمعني) حاصله: ان صدق القضية بمطابقة مدلول اللفظ للمعنى المراد. لكن هذه المطابقة لاتكفي وحدها لصدق القضية بل يلزم تطابق تلك المطابقة للواقع أيضاً كما قال الاستاذ (كما هو يصدق) أي يلزم أن يكون تلك المطابقة أيضا صادقة اي مطابقة للواقع (لأنه تصديق) أي مصدق يعني هذه المطابقة مصدقة للمطابقة الاولى لولا هذه المطابقة لم تكف الأولى لصدق القضية.

[129] (أي أو ثلاثة عشر). نعم، قد زاد الاستاذ على ثلاثة الناظم عشراً من الترجي والتمني.. الخ.

والكراهة والاباحة والتخيير والايجاد. وكذا التعجب وغيرها، وامثالها من المعاني الهوائية الـــتي يتشربها لفظ الأمر أو النهى والامر باعتبار المقامات.

ثم ان الأمر للوجوب، لان روح الاوامر »كن« وهو تامة للايجاد. ويتضـــمن الناقصـــة أيضاً.

أما الاوامر المتعلقة بأفعال المكلفين، فللابقاء على الاختيار استبدل الايجاد بالايجـــاب، لأنهما صنوان والايجاب ينتج الوجوب في أمر الخالق دون الخلق، لجواز تخلف مطلوبهم عـــن طلبهم[130].

[2] أي وإن لم يكن عالياً.

[3] أي الاستعلاء للغير.(ولقد سفل من استعلى غيراً غير عال).

[4] ما أجهل من لم يخص بالدعاء من اختص بامر الايجاد.

[5] اذا عصرت »في« و»فا« تقطرت »ان« فلا اشكال[131].

[6] أي من جهة ما به التساوي اذ قد يتساوى المتباينان[132].

[7] أي يداً بيدٍ لابرأس لا بذيل[133].

---

[130] (أما الاوامر المتعلقة الخ) دفع لما يرد على ماقال: من (أن روح الاوامر (كن) وهو تام بمعنى الايجاد): انه لو كان بمعنى الايجاد لزم أن يكون الأمر المتعلق بافعال المكلفين أمراً إيجاديا. ويترشح من هذا (الجبر) والحال (لا جبر ولا تفويض).

وجه الدفع: أن ذلك الأمر استبدل في حق العبد بالإيجاب فهو أمر إيجابي، أي يتعلق الأمر بفعل العبد لها بالاختيار، لا إيجادي يتعلق بنفس الأفعال.

[131] (إذا عصرت »في« »وفا«: يعني بعدما تأملت في كون »الفاء« فصيحة وفي كون »في« ظرفية يتقطر من ذلك أن (إن) مع شرطه مقدر: تقديره إن كان التساوي فالتماس، فيخلص التركيب عن الأشكال.

[132] (إذ المتساويان قد يتباينان) كالمؤمن والكافر في التجارة مثلا، فالأمر الصادر من أحدهما للآخر التماس من جهة التجارة.

[133] (يداً بيد) لايبعد ان يكون هذا القول إشارة إلى أن المأمور به شرعاً المصافحة باليد لا بالرأس كفعل اليهود. ولا بالذيل كما يفعله الراكعون الرافعون لأعجازهم والخافضون للرؤوس للتعظيم.

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل[1] حكمنا[2] على المجموع[3] ككل[4] ذاك [5] ليس ذا [6] وقوع

[1] اعلم! ان في جملة العالم – بالاختلاط والارتباط – تركيبا متداخلاً متسلسلاً هو مصدر الآثار. وفي الكائنات من الكل نظاماً منبث العروق منتشر الفروع، هو مدار الاحكام. فما من كل إلاّ ويلمح بثمرة من ثمرات التركيب. وما من كلية إلاّ وهي تلوح بقانون من قوانين النظام... فتأمل!.

[1] وهو كالكلية دون الكلي تصديق والكلي شخص بالنسبة إلى الكلية[134].

[134] و(هو) راجع إلى الكل مع تعريفه المحمول عليه. (كالكلية) أي كالقضية الكلية أي في حكمها (دون الكلي) أي ليس الكل هنا بكلي ذي جزئيات حتى يكون مع محموله قضية. بل المراد منه المفهوم

[2] في الحمل تسامح [135].

[3] اي سواء لكل جزء نفس الحكم أيضا، أو في جزء منه دخل فيه، أو في وجوده. أو لا [136].

[4] حديث بالمعنى. المشهور، لعموم السلب لتأخر النفي –ولسؤال ذي اليـــدين بـــــ »أم« رجح سلب العموم لتتريه كلامه)ص(عن توهم الكذب ولو سهواً في النســـيان. ولأن »ليس كل« مثل »كل ليس« عند بعض [137].

[5] أي القصر والنسيان. »ذا. ذاك وكذلك« كالمثل لايتغيرن [138].

[6] أي عندي أو في ظني..

و[1] حيثما[2] لكل[3] فرد حكما فانه[4] كلية قد علما

كالانسان في »الإنسان حيوان ناطق« فهو مع محموله قضية شخصية ذات (تصديق). (والكل) أي بحسب مفهومه (شخص) أي جزئي (بالنسبة إلى الكلية) أي إذا قوبل بها...

[135] (في الحمل تسامح) لأن الكل ليس نفس الحكم حتى يحمل عليه، والمتحد به انما هو المجموع.

[136] (اي سواء) ثبت الحكم (لكل جزء ايضا) كما في الحديث، على تقدير أن يكون السلب فيه عموم السلب (او في جزء منه) كالحديث أيضاً على تقدير كون سلبه سلب العموم...

[137] (حديث بالمعنى) أي لا باللفظ (المشهور) ان السلب في الحديث (لعموم السلب) وهو أعم من سلب العموم (لتأخر النفي) لان (ليس) بعد (كل) لكن بالنظر لسؤال (ذي اليدين –بأم–) رجح سلب العموم أي لا وقع لا ذا ولاذاك. (في النسيان) اشارة الى أن السهو ما وقع من النبي (عليه الصلاة والسلام) الا وقت النسيان...

[138] (ذا وذاك وكذلك) هذه الكلمات الثلاث (كالمثل) أي مثل ضروب الامثال لا يتغيرن. فلا يرد ماقيل: من أن المشار اليه هنا اثنان والمخاطبون كثيرون.

[1] اعلم! ان القضية الكلية فذلكة قضايا ضمنية بعدد افراد موضوعها. مثلا: »كـــل ضاحك متعجب« ان (كل) أي كل فرد لا الكل المجموعي ولا المنطقـــي »ماصـــدق«. اى لاحقيقته ولا صفته »عليه الضاحك« بالفعل، لا بالامكان »الفرضي«. أي لا الخارجي فقط »من جزئياته«. أي لا مع مسماه »الإضافية«. أي لا الشخصية فقط »يتحـــد أو يشـــتمل لذاته«. أي لا لمفهومه »متعجب«. أي مفهومه لاذاته. وإلاّ لم ينتج الشكل الأول بفقدان أيها كان.

[2] مما أفاض »ما« على »حيث« من العموم والشرط يفـــيض جامعيـــة التعريـــف واستلزامه للمعرف [139]...

[3] أي على العنوان له ولو في »ال« والاضافة والموصول وغيره [140]..

[4] ان »أن« امارة كون مدخولها من الحقائق. وماتشربت من التحقيق جهة الإثبات، كما ان الضرورة جهة الثبوت [141]..

---

[139] (مما أفاض »ما« على »حيث«) يريد ان »حيث« متى لحق به »ما« الكافة يدخل في عداد الأسماء الشرطية ويفيد جامعية التعريف ويحافظ استلزامه للمعرف...

[140] »أي على العنوان له« اي حكم على مفهومه المشترك بين الافراد. »ولو في »ال« والاضافة الخ« أي ولو حصل الاستغراق منها..

[141] (إن »أن« امارة) أي كما إن (أن) بالفتح تأكيد لمدخولها إن »إن« بالكسر تحقيق لمدخولها، أي لإثبات كونه حقاً فأن الجهة اى الضرورة للثبوت. وتحقيق »إن« للاثبات في الذهن...

والحكم[1] للبعض[2] هو[3] الجزئية[4]   والجزء[5] معرفته[6] جلية

[1] أى له، وكذا عنده وعنه. إلاّ أن البعض فيهما من الاوضاع [142]..

[2] على نفسه أو ما يرادفه طراً أولاً وآخراً، ركناً او قيداً، إسما أو حرفاً. ومايشابهه معنىً كذلك. »ككم« والعهد الذهني في »ال« والاضافة والموصول [143]...

[3] و[هو] هو رافع الموضوع الى المحمول لينطبعا او يتحدا. وذات الموضوع في المحمول، خرج للجمود. ورابطة تضمنت صورة القضية [144].

[4] منسوب الى موضوعها اي الحملية الجزئية. اما الحكم على الجزئي ولو اعتبارياً كتمام الافراد وجميع مراتب الأعداد فشخصية [145]...

---

[142] (أى له وكذا عنده) الأول إشارة إلى الحملية. والثاني إلى المتصلة والثالث إلى المنفصلة. لكن الحكم في الأخيرين على الأوضاع والأزمنة.

[143] (على نفسه) أى نفس البعض كبعض الإنسان كاتب. (او مايرادفه) أى يدل على مادل عليه البعض من البعضية مثل طراً واولاً وآخراً وركناً وقيداً. فهؤلاء الكلمات وان كانت دالة على البعضية لكن لاتستعمل في أسوار القضية إلا نادراً. (ومايشابهه معنى كذلك) بان كان بين المعنيين مشابهة لاترادف (ككم) أى الخبرية مثل: »كم كتاباً قرأته« فان الكتب المقروئة المخبر عنها بكم بعض قليلاً أو كثيراً (والعهد الذهني في (ال) والإضافة والموصول) هذا الاخير عطف على العهد لا على (ال) إذ دلالته على البعضية ليست لذاته بل بالصلة.

[144] (وهو) أى لفظه. وله في القضية ثلاث وظائف:

احداها: رفع الموضوع وجره إلى المحمول (لينطبعا) إذا كان الثاني أعم (او يتحدا) إذا كان مساوياً:

الوظيفة الثانية: انه (ذات الموضوع) أى راجع إلى ذات الموضوع أى لا إلى وصفه. ساكناً ومستتراً (في المحمول) لكن (خرج) من مسكنه كما هنا (للجمود) أى لكون المحمول جامداً.

الوظيفة الثالثة: انه (رابطة) بين الطرفين يدل ويحافظ على صورة القضية كما يحافظ الطرفان مادتها.

[145] (منسوب إلى موضوعها) العائد للجزئية. تقدير الكلام: الحملية الجزئية هي الحكم للبعض. فالحملية موضوع والجزئية صفة لها، أى الحملية المنسوبة إلى الجزء أى البعض.. (أما الحكم على الجزئي). هذا

[5] أما التصوري فظاهر. واما التصديقي فانما هو في ضمن الكل. وإلا ففي التصـــريح إما شخصية أو كلية أو طبيعية أو جزئية [146].

[6] أى الجزئية بالتفرع في ضمن الكل اى في ضمن التصـــوري. وأمـــا التصـــديقي فتحقيقه تجلو بالقياس الغير المتعارف المستعمل في ادراج مسائل العلوم في تعريف العلوم. كـــ »يده« داخل فيه وكله حسن فيده لها دخل في الحسن [147]...

مقابل للحكم على كل فرد وعلى البعض. أى الحكم على الجزئىة شخصية (ولو) كان كونه جزئيا (اعتباريا) أى فرضيا (كتمام الأفراد) فانه جزئي فرضي (ومراتب الأعداد الخ) فان العشرين وأمثاله ليس من الجموع. فالحكم عليه شخصية...

[146] (أما التصوري فظاهر) أي أما الحكم على الجزء الذي لاحكم فيه فظاهر أنه شخصية. (وأما التصديقي) أى الحكم على الجزء التصديقى الذي كان موضوعاً لمحمول »كيده حسن« فقد علم حكمه في ضمن الكل في قول الناظم: »وحيثما لكل فرد«...

وإن لم تكتف بمعرفته الضمنية فقد يكون شخصية »كعينه كحلاء«. او كلية »ككل عين باصرة«. او طبيعية »كالعين آلة للرؤية«. او جزئية »كبعض العين شهلاء«..

[147] (بالتفرع) أي انكشفت معرفة الجزئية تبعاً في ضمن الكل. (بالقياس الغير المتعارف) وهو الذي لايكون الحد الأوسط من الموضوعات والمحمولات. بل من متعلقاتهما.. (المستعمل في أدراج الخ) مثلاً: هذه المسألة جزء من المنطق والمنطق يبحث عن الايصال فهذه المسألة لها دخل في الايصال..

فصل في المعرفات

معرف[1] على ثلثة[2] قسم[3]   حد[4] ورسمي[5] ولفظي[6] علم

أعلم! أن في بحبوحة فطرة الانسان احتياجاً ذا ألسنة ضمنية ذات خمسة اسئلة، يقابل بها الحادثات. وينعي بها الواقعات. وينادي بها الكائنات.. المشهور منها »ما« المولد للمبادئ التصورية. و»لمه« المدون للمبادئ التصديقية في العلوم.. وتجيبها الحكمة بلسان الكائنات المفسر بعضها بعضا – بالتعريفات – في مقابلة سؤال »ما«. وبالادلة في جواب سؤال »لمه«.

[1] هو لتعريف الحدود الوسطى، لإدراج الجزئيات تحت الكليات، فيسرى اليها حكمها فتسهل الصغرى [148]...

[2] اكتفى بما مرّ من التقسيم عن التعريف لان بيان المصطلحات ليس من اساسي العلم بشئ. واما التقسيم فمن المسائل.. ثم انهم رجحوا »على« على »الى« نظراً للمبدأ والتحصيل لا المحصل والتعليم. فان استقراء الجزئيات والأقسام هو الذي يفيد ترتب المقسم على الأقسام [149].

---

[148] (هو لتعريف الحدود الوسطى) أى القول الشارح لتعريف الأقسام الأربعة، أى الحدين والرسمين، أى يعرفهما للطالبين، ليعلموا كيفية تحصيل تلك الأقسام وترتيبها بحيث يجمع تحتها الافراد ويخرج الاغيار. فينتقلوا بواسطة ذلك الترتيب بسهولة إلى المعرفات المجهولات. قوله (فتسهل الصغرى) إشارة الى المقدمة الاولى من الدليل الذي هو خلاصة »علم المنطق« وقد مر. والمراد بقوله (الحدود الوسطى) أقسام التعريف..

[149] (اكتفى بما مر الخ) يعنى ترك الناظم التعريف اكتفاء بما ذكر من التقسيم لأن التعريف من المصطلحات وبيانها ليس من أساسى العلم بشئ أى التصور والتصديق. (ثم انهم رجحوا »على« الخ) يعني ان نظر إلى أن الجزئيات والأقسام حصلت بالاستقراء. ثم وقع التقسيم على الموجودات الذهنية يترجح (على) على

[3] تقسيم الكلي الى الجزئيات محصل لحدود الاقسام، ان كان عقلياً. وامـــا تقســـيم الكل الى الاجزاء فلتحصيل ماهية المقسم في الخارج...
[4] أي ما اشتمل على حدّي الشئ اللذين تضمنهما »من أين إلى أين« في النشر [150]..
[5] هو نظير »برهان الإنّ«. كما أن الحد »برهان اللم« [151].
[6] هو كالأسمي ناظر الى الوضع، كما في »القاموس« وتعريفات المصطلحات [152]..

فالحد بالجنس[1] وفصل وقعا[2]
والرسم[3] بالجنس[4] وخاصة[5] معا[6]

[1] أي فذلكة ماعدا الفصل القريب معه ولو تركباً. والفصل خاصية الشئ الجوهرية. والفصول العرفية مشيرة اليها بنفسها مفردة أو مركبة مفيدة لبسيط. والجـــنس كـــالهيولي،

(إلى) لأن (على) يفيد ترتب المقسم على الأقسام الموجودة الحاضرة. وان نظر إلى أن التقسيم وقع قبل الاستقراء فالاولى (إلى)...

[150] (أى ما اشتمل على حدّي الشئ) أى اوله وآخره ومنشؤه ومنتهاه (في النشر) أي الشرح والفصل.. نعم. إذا فصل الحد مثلا: ينفصل إلى الجنس والفصل. والجنس إشارة الى المنشأ والمبدأ والفصل إلى المنتهى والآخر.. فاذا سألت عن الإنسان (من أىن) يُجاب: من الحيوانية و (إلى أين) يجاب: إلى الناطقية أى الإنسانية فالحد لاشتماله على الجواب لسؤال المبدأ والمنتهى سمّي حداً...

[151] (هو نظير برهان الإنّ) أي الاستدلال من العلة إلى المعلول (برهان لمي). ومن المعلول إلى العلة (إنّي) كالاستدلال بالنار على الدخان ليلا. وبالعكس نهاراً. والتعريف بالحدّ يشبه الأول وبالرسم يشبه الثاني...

[152] (ناظر إلى الوضع) أي لا إلى المعنى (كما في القاموس) أي كل ما في القاموس من بيان اللغات (وتعريفات المصطلحات) لأنها من التعريفات اللفظية التي هي كالأسامي...

والفصل كالصورة، وهما كالمادة. والترتيب كالصورة في الوجود الذهني.. عـــرف في الأول لأنه أعرف.. لأنه أعم.. فهو الأول.. ونكر في الثاني، لأنه أخفى.. لأنه أخص [153]...

[2] هو كحصل ووجد وثبت الحرفية. شأنه الاستقرار. ولكن لغى للنظم. او لاسلوب لطيف، كأن الحد ثمرة [154]..

[3] اللام للكمال [155]..

[4] اللام عوض الصفة [156].

[5] ولو مركبة من أعراض عامة. ولادور؛ لأن التعريف المفيد لانتقال طبيعة الفكـــر يتوقف على وجود الاختصاص في نفس الأمر، لا على العلم بالإختصاص حتى يـــدور؛ لأن الإنتقال ليس باختياري، وعلم العلم ليس لازما [157].

[6] إشارة إلى التفطن الذي هو مزج الأجزاء لتوليد الطلب: وكذلك في القياس..

---

[153] (أى فذلكة) أي الجنس القريب فذلكة وخلاصة لما فوقه من الاجناس العالية والمتوسطة، مع فصولها البسيطة والمركبة »اي كفصل الحيوان فانه مركب من جزئين الحساس والمتحرك بالإرادة« غير ماتحته كالناطق. والفصل الذي يميز الأنواع عبارة عن جوهر خاص في ذات النوع. والفصول الظاهرة أعراض مشيرة إلى ذلك الجوهر البسيط...

[154] (هو كحصل الخ) يعني ان حصل وامثاله من الافعال العامة ليست بذات معان مستقلة بل معانيها حرفية لارتباط الكلمات بعضها مع بعض. (شأنه الإستقرار) يعني المناسب معنى تبديل الوقوع بالاستقرار حتى يكون مستقراً لا لغواً لكن (لغى) ضرورة للنظم (او لاسلوب) يعني ان الوقوع هنا بمعنى السقوط: فكأنه إشارة إلى أن الحد كالثمرة والمناسب للثمرة الوقوع لا الإستقرار..

[155] (اللام للكمال) إشارة إلى الرسم التام لا الناقص.

[156] (اللام عوض الصفة) أي جنس قريب.

[157] (ولادور) وجه الدور: ان العلم بالتعريف موقوف على العلم بأجزائه. ومنها الخاصة والخاصة لاتعلم إلا بعد ذي الخاصة. وجه الدفع: إن العلم بالتعريف إنما يتوقف على وجود الإختصاص في نفس الأمر لا على علمه. وكذا إن الإنتقال ليس باختياري حتى يتوقف على العلم بالإختصاص..

وناقص[1] الحد بفصل[2] ومعا[3] جنس[4] بعيد لا قريب[5] وقعا

[1] أي المساوى ماصدقا لا مفهوما [158]..

[2] أي المقوم للنوع، والمقسم للجنس. والمحصل لحصة الجنس في النوع. فـإن تـأول بالمركب فذاك... وإلا فالتعريف حدسي [159]..

[3] اي وبعدمه، أو بعده معاً [160]..

[4] أي تمام المشترك بين النوع وبين بعض مشاركيه لا كله.

[5] أي لا.. ولا متوسط [161]..

---

[158] (أي المساوى ما صدقا) أي افرداً (لامفهوما) اشارة إلى أن الحد الناقص – إذا كان بالفصل البعيد أو بالفصلين البعيدين عند من يجوز التعريف بالأعم – أعم من المعرف...

[159] (فإن تأول بالمركب) أي الفصل القريب كالناطق مثلا: اذا تأول بـــ (ذات من ثبت له النطق) (فذاك) طيب أي لايرد على جامعية التعريف (وإلا) اي وان أبقى على افراده بلا تأويل فالتعريف حدسي لا منطقي عند من فسر القول بالمركب في (القول الشارح).

[160] (أي وبعدمه أو بعده معاً) الاول راجع للجنس القريب. والثاني للبعيد. حاصله: أن الحد الناقص اما بالفصل القريب بدون الجنس. اشار الى هذا بقوله (وبعدمه) اي الجنس كالناطق... وإما بالفصل مع الجنس البعيد أي بشرط وقوع الفصل بعد الجنس كما قال (أو بعده معاً) فالمعية بعدية كالجسم الناطق لا قبلية بأن يقال الناطق الجسم..

[161] (أى لا.. ولا متوسط) أي لا أبعد ولا متوسط ليفترق عن الرسم الناقص.

ـ

وناقص[1] الرسم بخاصة[2] فقط[3]   أو مع جنس أبعد قد ارتبط[4]

[1] ولقد أفرزوا له أدنى المراتب. ولكنه قد حاز اعلاها لانه اطول اخوانه باعـــاً – اي يدا – وأوسعهم مجالا واعظمهم وكراً وأكثرهم لله ذكراً.. [162]

[2] أي شاملة او لا. لازمة او لا. حقيقية اولا. بسيطة او لا. محصلة ولو من المثال او التمثيل او التقسيم او التفسير وقس.. وهذا القسم من الرسم هو الملجأ في تعريف البســـائط والاجناس العالية والفصول البسيطة وغيرهما اللاتي لاتحد. وان حدت. اما الاشخاص فلا تحد ولا تحد – الا العلوم والقرآن – فانهما يحدان بتتريل أجزائهما بمترلة الجزئيات. [163]

[3] لو سكت لسقط.. [164]

[4] أي بنسبة تفيد المزج كالتوصيفي، لا الإضافي المفيد دخول الاضـــافة وخـــروج المضاف اليه.

وما بلفظي [1] لديهم[2] شهرا[4]   تبديل[4] لفظ برديف[5] اشهرا

[1] هذه هي ثالثة الاثافي. فخـــذ ما شئت منها من أقوال شراح المتون »أي..« [165]

[162] (وأكثرهم لله ذكراً) لأن توصيف الله تعالى بصفاته داخل في شمول هذا القسم من التعريف..

[163] (اللاتي لاتحد) إذ لاجنس لها. والحد لابد له من جنس (وان حدت) اي تكون حداً أو جزء حد للغير...

[164] (لو سكت لسقط) لأن الرسم الناقص إما بالخاصة وحدها او مع الجنس. فلو كان سكت عن قيد (فقط) و لم يذكره لكان مطلقاً. والمطلق أعم يشمل القسم الثاني أيضاً فيكون ذكره سقوطا عن الفائدة...

[2] أي في صنعة المناطقة..

[3] أي لان الوضع والدلالة أقرب إلى اللفظ منـــهما إلى المعـــنى، عكـــس الفهـــم والاستعمال [166]..

[4] أي تعقيب.. هذا تعريف الصورة للتعريف، بمعنى المصدر [167]..

[5] وان تفاوتا مطابقية، تضمنية، التزامية، افراداً وتركيباً [168]...

ـــ

وشرط[1] كل ان يرى[2] مطردا[3]

منعكسا[4] وظاهراً[5] لا أبعدا[6]

أعلم!

انه لما اقتضت العناية الإلهية ترقى البشر واستكماله بالمسابقة والمجاهدة؛ لاجرم ما أخذت على أيدي سجاياه وماقيدت ميوله وما حددت اخلاقه. بل اطلقتها يسرح اينمـــا شـــاء... فتشعبت على البشر الطرق صحة وفساداً قرباً وبعداً.. فاذا جرى ذوو السجايا الســـليمة إلى

---

[165] (ثالثة الأثافي) شبه اقسام التعريف الثلاثة بالاحجار الثلاثة التي تسمى بالأثافي وتطبخ عليها الاطعمة (فخذ ماشئت) أي اطلب بيان أي قسم من قول أي شارح شئت.

[166] (لان الوضع والدلالة الخ) إشارة إلى وجه تسمية هذا القسم باللفظي: حاصله: ان بين اللفظ والمعنى حالات: الوضع والدلالة والاستعمال والفهم. ومدار هذا القسم من التعريف الوضع والدلالة. وهما أقرب إلى اللفظ منهما إلى المعنى...

[167] (أي تعقيب..) يعني الاولى تبديل التبديل بالتعقيب لأن التعريف اللفظي ليس عبارة عن رفع لفظ واقامة لفظ آخر مقامه. بل ترديف لفظ بأشهر منه مع بقائه في مقامه. ولفظ التبديل لايفيد هذا المعنى.. (هذا تعريف الصورة للتعريف) أي ان هذا التعريف يعلّم صورة التعريف اللفظي لا مادته. فلفظ التعريف المضاف (بمعنى المصدر).

[168] (وان تفاوتا الخ) اي التعريف اللفظي ومعرفه بان كان احدهما مفرداً والآخر مركباً. ودلالة احدهما على المعنى مطابقية والآخر تضمنية او التزامية..

الحق رجعوا إلى بدئهم. فوضعوا تعميماً لمسلكهم في الطبقات السافلة على مظـــان الباطـــل والضلال، علامات للتحرز عن الباطل سموها شروطاً. وإذ امتاز المنطق بتكفل معالجة القـــوة العقلية وضع للفكر شروطا – الجامع لها معلوم الصحة وفاقدها فاسد ومجهول الصحة.

[1] اي للتحقق او الصحة – كما في الحد التام اتفاقا – او للعلم بالصحة – كمـــا في غيره على المشهور [169].

[2] لان ظهور العلم بالشرط شرط للعلم بالصحة.

[3] أعلم!

ان اساس هذه الشروط المساواة صدقاً ومفهوماً. وعدم المساواة معرفة وجهالة.. ثم ان مرجع المساواة كليتان، هما مدار الجمع والمنع.. »مطردا« اي العدم عند العـــدم – الـــلازم بعكس النقيض – لـــ »الحد كل المحدود« كبرى. لاندراج الجزئي تحت الكلي [170]..

---

[169] (اي للتحقق) اذ الاطراد يدل على وجود التحقق وهو يستلزم وجود الصحة. فهو شرط إما للملزوم أي التحقق. أو اللازم أي الصحة: كما قال (للتحقق أو الصحة). هذا في الحد التام لانه المتكفل لبيان حقيقة المعرف. أما غيره فغير متكفل ببيانها فالاطراد فيه للعلم بالصحة فقط.

[170] (اعلم أن أساس الخ) حاصله: ان المعرف والتعريف لابد أن يكونا متساويين ما صدقاً. وعلامة المساواة بينهما صدق موجبتين كليتين من الطرفين، لكن الكليتين في الحملية باعتبار الافراد والحمل عليها. وفي الشرطيات باعتبار التحقق في الأزمان والاوضاع. والتعريف مع المعرف لكونهما من التصورات تنعقد الكليتان بينهما باعتبار التحقق لا باعتبار الحمل.

(ثم ان مرجع المساواة الخ) حاصله: أن الحد لايصح بالاخص ولا الأعم من المحدود بل يلزم بينهما المساواة في الافراد. وعلامة تحققها بينهما صدق موجبتين كليتين من الطرفين: احداهما تدل على كون الحد (مطرداً) أي جامعاً لافراد المحدود. عبّر عنها بـــ (الحد كل المحدود) دالاً على عدم الأخصية والأعمية بينهما مع دلالته على الاطراد. وفسرها (بالعدم عند العدم) أي جعل نقيض الحد موضوعا ونقيض المحدود محمولا: مثل (كل لاناطق لا إنسان) في تعريف الانسان بالناطق حداً ناقصاً.. ولما كان التفسير غير دال على جمع الافراد بمنطوقه مع مخالفته للتعبير في ترتيب الطرفين –دفعه توصيفا باللازم لـــــ (الحد كل المحدود) : يعني أن التفسير وإن لم يطابق التعبير لكنه لازم له. والدلالة على اللازم معتبرة عند المنطقي... وجَّه اللزوم بينهما بقوله (كبرى) اي يجعل (الحد كل المحدود) كبرى وكل جزئي داخل في موضوعه

[4] اي الوجود عند الوجود - المدلول لــ »المحدود كل الحد« المنعكس لغة بعكــس المستوى، المنعكس بعكس النقيض إلى الطرد...

[5] اذ العلة متقدمة، والتقدم هنا بالظهور [171].

[6] أي ولابنفسه ولا بالمضايف بل بذات المضايف [172].

-

ولا مساوياً[1] و[2] لاتجوزا[3]   بلا قرينة بها تحرزا[4]

[1] اي كالمضايف فالمساواة صدقا كالتضايف ذاتا. وهو معرفةً كهو مفهومــا مــانع [173].

الذي هو (الحد) الكلي الشامل لجميع الحدودات (صغرى) مثل (الحيوان الناطق حد. والحد كل المحدود فهو كل المحدود).. وهكذا أمثاله.. وبهذا يثبت اللزوم.. والجملة الثانية الدالة على عكس الحد أي دفعه للأغيار (المحدود كل الحد). فسرها بــ (الوجود عند الوجود) أي وجود المحدود عند وجود الحد. مثل (كل ناطق انسان) المنعكس لغة إلى (كل إنسان ناطق) المنعكس بعكس نقيضه أي كل لا ناطق لا إنسان (الى الطرد) أي دفع الأغيار اي تحقق المعرف عند تحقق التعريف. هذا هو المنع.. وقد أشار الى هذا بقوله (المحدود كل الحد).

[171] (اذ العلة متقدمة) أي التعريف علة للمعرف وتقدمها انما يعلم بالظهور معنى...

[172] (اي ولابنفسه) عطف على (بمفهومه) المقدر بعد قوله (لا ابعدا) اي لابد أن يكون التعريف غير بعيد عن الفهم لابمفهومه ولابذاته. وكذا إذا كانا من المتضايفات لزم ان يكون عنوان التعريف التضايفي غير بعيد عن الفهم لا ذاته.

[2] لاتتشرب »الواو« هذه اللاآت العدولية [174].
[3] اي غير المتعارف وإلا فالمتعارف كالحقيقة العرفية –كما انه ابلغ – حسن.
[4] فبدون المانعة باطل وبدون المعينة قبيح [175].

ولابما يدرى[1] بمحدود ولا مشترك عن القرينة[2] خلا

[1] اي يدور صريحا او ضمناً والدور تسلسل بحركة الوضع [176].
[2] وهي في المشترك المعينة فقط. وفي الكناية المنتقلة. وفي المعينة وفي المجاز المانعة.

وعندهم[1] من جملة[2] المردود[3] ان تدخل[4] الاحكام[5] في الحدود

[1] اعلم! ان المقصود من التعريفات تصوير موضوعات الاحكام. فادراجها فيها نظير المصادرة [177].

---

[173] (أي كالمضايف) الكاف للتشبيه لا للتمثيل أي كما ان المساواة من جهة المعرفة بين التعريف والمعرف مانع يخل – كذلك التضايف بينهما مانع. لكن المساواة صدقا والتضايف ذاتا لامفهوما غير مضر. (وهي) اي المساواة (معرفة) أي من جهة المعرفة (كهو) اي كالتضايف (مفهوما) اي من جهة المفهوم...

[174] (لاتتشرب الواو الخ) أي يختل المعنى ان لم يكن في تلك المعطوفات (لا) لأن حرف العطف لاتتضمن (لا) ولاتفيد ما أفاده (اللاآت العدولية) أي صارت كالجزء لمدخولاتها كالمعدولة المحمول..

[175] (فبدون المانعة) يعنى ان وجد في التعريف مجاز فلابد من وجود قرينه مانعة للمعنى الحقيقي. واخرى معينة للمعنى المراد فان لم يوجد المانعة فباطل أو المعينة فقبيح..

[176] (والدور تسلسل بحركة الوضع) أي بفرض ان يتحرك وضع الواضع ويتكرر من أحد الطرفين إلى الآخر مرة بعد أخرى رجاء أن يزول ويقف التوقف إلى غير النهاية فينقطع التسلسل...

[2] أي منها ايضا ذكر الالفاظ الغريبة الوحشية، والتطويل من غير طائل. والطائـــل توضيح او تحصيل ماهية او تمييز [178].

[3] اي يرده نظام الصنعة.

[4] اي لابد ان يكون في التعريف هيولى الاحكام، لا صورها كالمزارعة او النـــوات [179].

كما ينبغي تصوير الموضوع بوجه صالح قابل للمحمول ومفيد لا أقـــرب ولا أبعـــد. فتصور الانسان في »الانسان حيوان« بالحيوانية لغو. وبالشيئية غير مفيد. ولا يضر عموم آلة التصور، فان المحمول يصلحه لنفسه.

[5] اى مطلقاً فيها وفي الرسوم الاحكام المطلوب اثباتها.

—

ولايجوز[1] في الحدود[2] ذكر أو [3]

وجائز[4] في الرسم[5] فادر ماروو ا

[1] أي في شريعة الصنعة الحاكية عن الطبيعة المانعة عن اجتماع المثلين وتعدد الحقيقة [180]..

---

[177] (فادراجها فيها) أي الاحكام في الحدود(نظير المصادرة) التي يرتكبها الظالمون..

[178] (أي منها) اي من جملة المردود (والطائل توضيح) أي ان كان التطويل لتوضيح الالفاظ الغريبة او تحصيل حكم آخر في التعريف أو التمييز كل التمييز فليس داخلا فيما لا طائل..

[179] (ان يكون في التعريف هيولى): المراد من الهيولى المادة كالجنس والفصل ومن الصورة ترتيبها. (كما ينبغي) مشبه به لـــ (لابد) اي لابد ان يكون الخ كما ينبغي الخ. (ولايضر عموم آلة التصور) كتصور الانسان في ذلك المثال بالجسمية...

[2] أى الحقيقة [181]..

[3] أما التشكيكي فلضديته للتعريف. وأما ما يرى من »او« التقسيمي، فللتقسيم ثم لتحديد الاقسام..

[4] اي جاز ووقع...

[5] إذ قد يكون منقسم كذا خاصة [182]...

فصل في القضايا واحكامها

ما[1] احتمل[2] الصدق[3] لذاته[4] جرى[5]   بينهم قضية وخبرا

أعلم! ان في العالم اختلافا وتغيراً ونظاماً شاملاً. فالاختلاف هو الذي أظهر الحقائق النسبية التي هي اكثر بكثير من الحقائق الحقيقية. والنسبة لها وقع عظيم قد التفت رعايتها بوجود شرور مغمورة. فلولا القبح لأنتفى حسن المحاسن الكثيرة.. ثم ان التغير هو الذي كثر تلك الحقائق النسبية، ثم النظام هو الذي سلسلها وفننها. وتماثيل تلك النسبيات هي القضايا الكونية التي هي تفاريق القضايا، التي هي »تفاصيل القدر الإلهي«...

ثم اعلم ايضا! ان غاية فكر البشر صيرورة النفس الناطقة خريطة معنوية للكائنات بارتسام حقائقها في النفس. ومعرفة كثير من الحقائق بالنسب. وهي قضايا.. وهي نتائج.

---

[180] (أي المانعة عن اجتماع المثلين) أي الحد عبارة عن حقيقة الشئ. ولكل شئ حقيقة واحدة لاتعدد فيها ولا تماثل. وينفهم من (او) تعدد الحقيقة. ومن تعددها اجتماع المثلين. وكلاهما باطل.

[181] (اي الحقيقة) أي المراد بالحد الحقيقة اي الماهية.

[182] (منقسم كذا) بان يذكر شخص بخواصه بـ (أو) مثل »هو الزراع أو الكاتب« وهذان المذكوران بـ (او) خاصة للرجل اي ان لم يوجد موصوف بهما غيره والتعريف بالخاصة رسم.

وهي بالدلائل.. وهي بأجزائها. وهي او اجزائها موضوعات او محمولات. وهي بتصوراتها.. وهي بالتعاريف. وهي بأجزائها.. وهي الكليات الخمس..

[1] أي ملفوظ ومعقول [183]..

[2] اى بسبب تمثاليته لما في نفس الامر له خاصية قابلية المطابقة وعدمها. لكن بالمطابقة. والا فما من تصور إلا ويستلزم تصديقا او تصديقات [184].

[3] أي دل على الصدق لفظاً وجاز الكذب عقلاً، بناء على تخلف المدلول(3).

[4] أي بالنظر إلى المحصل كـ »ج ب«(4)..

[5] مجاز عن »يسمى« مجاز عن »يعرف« مجاز عن »هو هو«(5).

ثم القضايا عندهم [1] قسمان[2] شرطية[3] حملية[4] فالثاني[5]

[1] التقييد بامثال هذا القيد لدفع المناقشة والتبري عن المسؤولية، اذ الاصطلاح لايسئل عنه...

[2] وهما أساسان للاقتراني والاقترانيات..

[3] وهي أو السلب عنه في المنفصلة. او عنده في المتصلة اتفاقاً اولاً.. إلا ان المتصلة عند اكثر اهل العربية والشافعية حكمها في الجزاء. وهو العلة والشرط قيد.. وعند الحنفية وأهل المنطق الحكم بين الجزاء والشرط.. ولقد تفرع وتشعب من هذا الاختلاف مسائل

[183] (ملفوظ ومعقول) أي القضية لكونها معقولة (معقول). ولكونها لا تفاد إلا باللفظ (ملفوظ) فـ (ما) ملفوظ ومعقول.

[184] (فما من تصور إلا ويستلزم الخ) نعم، تصور زيد مثلا: عبارة عن حصول صورته في الذهن. ولايخفى ان هذا يستلزم (صورته حاصلة – و– هذه الصورة لزيد) وغيرهما من التصديقات. فلو لم يشترط دلالة تلك الخاصية على المطابقة وعدمها بالمطابقة. بل كانت مرسلة لكانت شاملة لغيرها ايضا ولكانت التصورات باعتبار ذلك الاستلزام داخلة في شمول احتمال الصدق..

كثيرة: منها المشهورة كـــ »ان تزوجت بك فأنت طالق.. وان تملكت هذا فهو وقف« فهذا لغو عند الشافعية لوجود العلة حيث لامحل، دون الحنفية لأن العلة اذا انعقدت تصلح المحـــل ومنها الاختلاف في المفهوم المخالف [185]...

[4] أي الثبوت والسلب له بالاتحاد او الاشتمال [186].

[5] أي هو الاول [187]..

مقدمة في المحرَّفات

اعلم!

ان أرجحية الافادة والاعلام – لتصوير الشئ على ماهو عليه – حرّفت طبيعة المســـائل عن قانونها.. فكم من »شرطية« تجلت في لباس »الحملية«. و.. »حملية« تزينت بزيها. و.. »متصلة« احمّرت تحت »المنفصلة«. و..»كلية« استترت تحت »الجزئيـــة«. و.. »موجبـــة« تبرقعت »بالسلب«. ورب قياس اندمج في »قضية«. و»القضية« اختفت في »صفة او قيد بل

[185] (وهي أو السلب الخ) أي الحكم بين الطرفين في المنفصلة بالبعد والانفصال. وفي المتصلة بالمقارنة والاتصال (اتفاقا) أي اتفاقية بلا لزوم (اولا) أي مع اللزوم بين الطرفين. وفي الحملية بالحمل والثبوت..

[186] (أي الثبوت والسلب له) الضمير للثبوت (بالاتحاد) اذا كانا متساويين (أو الاشتمال) إذا كان أحدهما أعم..

[187] (أي هو الاول) لأن الحملية لكونها جزء للشرطية حقها في البيان الاولية..

حرف«. »وكم« من المعاني الطيارة: توضعت على أحد أغصان الكلام.. وكم من كلمـــة: تشرّبت طائفة من تلك المعاني..

وتحقيقه: ان كل علم يبحث– أي بالحمل الثبوتي – عن الاعراض – أي الصفات التامة – الذاتية – أي اللازمة الشاملة الواجب الثبوت – للشئ – اعني الموضوع.. فكانت مسائل كل علم »قضايا حملية موجبة كلية ضرورية في الخارج نظرية في الذهن«.. »فما ترى« مـــن الشرطيات والسوالب والجزئيات والممكنات والبديهيات – فإما من المبـــادئ التصـــورية، أو المبادئ التصديقية. أو الاستطراديات. أو متأولة بوجه من وجوه الـــتلازم. أو مقدمـــة مـــن مقدمات دليل المسألة أقيمت مقامها ..تأمل!.

كلية[1] شخصية والأول اما مسور[2] واما مهمل[3]
والسور[4] كلياً[5] وجزئياً[6] يرى[7] وأربع[8] أقسامها حيث جرى[9]

[1] أي مافيه اشتراك.. فإن نظر الى الطبيعة فاما مع جواز سرايته الى الافراد، كالحمل في التعاريف على القول بقضيتها. أو بدون السراية مع ملاحظة الافراد. كحمل المعقـــولات الثانية على الاولى، في كل ما يرى أو بدون الملاحظة وبدون السراية كـــ »الانسان مفهـــوم ذهني«. فهذه الثلاثة طبيعية..

ومنها الكل المجموعي وكل مراتب الاعداد. وهي في حكم الكلية في كبرى »الشـــكل الأول« [188]..

[188] (اي ما فيه اشتراك) »ما« موصوفة شاملة لكل الكليات كما قال (فان نظر الخ) أي إلى ذلك المفهوم المشترك إذا حكم عليه. فأما جواز سراية الحكم إلى الافراد – كما في حمل التعاريف على المعرفات – كحمل (الحيوان الناطق) على الإنسان. أو مع عدم جواز السراية. لكن مع ملاحظة قبول الافراد ومناسبتها لذلك الحكم كحمل المعقولات الثانية على الاولى مثل (الإنسان نوع). او لاسراية ولا ملاحظة

[2] أى التي مناط الحكم نصب العين كميتها [189]..

[3] وهو في المقام الخطابي في حكم الكلية. والاستدلال في حكم الجزئية [190].

[4] اعلم! أن للسور مقامات مختلفة وصوراً متفاوتة. فقد يدخل على المحمول ويصير القضية منحرفة اللطائف وضمنياً وقيداً..

ثم ان القضية تتضمن قضايا ضمنية بعدد القيود.. فكأن الحكم لما تداخل بين القيود انبت في كل قيد حكماً ضمنياً يشار اليه بالاعراب. ففي »كل مؤمن حقه الصدق بالضرورة« اولاً: اثبات حقية الصدق للمؤمن. ثم ثبوت حقية الصدق للمؤمن عمومي. ثم ثبوت حقية الصدق لعموم المؤمن ضروري.

أعلم! أن العكسين والتناقض والقياس - كما تنظر الى القضية الأولى - تنظر الى القضيتين الاخيرتين وتتنوع بسببهما.. فإن أحببت أن ترى تفاصيل السور وتفاسير الجهة، فانظر في »تعليقاتي« على »الكلنبوي«: اذ أنها اجدى من تفاريق العصا [191]...

[5] اي لا المجموعي بل الإفرادي لا البدلي بل الاطلاقي.

[6] أي يدل على البعض ولو في ضمن الكل، لأن اهل الاستدلال لاينظرون إلى المفهوم المخالف، بسرّ (لاتَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) (الاسراءء: 26) [192]

مثل (الإنسان ذو مفهوم ذهني). فهذه الثلاثة من الكليات الطبيعية...

(ومنها) أي من الكلية لا الشخصية (الكل المجموعي) لأن له اجزاءً بمنزلة الجزئيات للغير. (ومراتب الاعداد) كالعشرة والمائة ومابينهما لانها وان لم تكن من الجموع لكنها في كبرى (الشكل الأول) في حكم الكلية...

[189] (أي التي مناط الحكم الخ) تذكير (المسور) وتأنيث الضمير في (كميتها) دليل على ان (التي) صفة (الكلية) اي الكلية التي مناط الحكم كميتها.

[190] (في المقام الخطابي) اي في الظنيات..

[191] (كما تنظر إلى القضية الاولى الخ) يعنى »ان الموضوع والمحمول« في القضية الاصلية - كما انهما منظوران في العكسين والتناقض - كذلك القيودات الدالة على الكمية والكيفية والجهة في القضية الاصلية معتبرة وملحوظة فيها. وبسببها تتنوع المحصورات والموجهات..

[7] اي فينقسم، فيكون، فيرى اذ وجود المقسم بوجود الاقسام [193]..

[8] أي ينقسم باعتبار الكيف، فتتربع الاقسام فأينما صادفته فهو أحد الاربعة...

[9] أي لايتشعب بالجريان ولاينقسم بتنوع العروض.

اما بكل[1] او ببعض[2] او بلا شيء[3] وليس بعض[4] او شبه جلا[5]

وكلها[6] موجبة[7] وسالبة[8] فهي[9] اذن إلى الثمان[10] آتيه[11]

[1] أي وكذا مايرادف؛ »اكتع. طراً. قاطبة. كافة. واللام. والإِضافة. والموصول الإِستغراقية« [194]..

[2] أي وكذا مايرادف؛ »قطعة. طائفة. واحدة. قليل. شيئ. كثير. والتنوين. والتقليل. والعهد الذهني« في اللام واخويه [195]..

[3] اي وكذا مايماثل »لاواحد. ولاقطعة«. وقس على »لا« »ما. ليس. ان« – وعلى »شيء« كل ماهو سور الموجبة الجزئية بشرط التنكير وعدم الاضافة [196]..

---

[192] (لأن اهل الاستدلال) دفع لما يقال: إذا قلت (بعض الإنسان حيوان) ينفهم من المفهوم المخالف ان البعض الآخر ليس بحيوان. وجه الدفع: إنهم لاينظرون اليه..

[193] (اى فينقسم الخ) إشارة إلى مايرد على الناظم: من ان رؤية الاقسام بوجودها وهو بعد انقسام القسم. ولايكفي انفهام الأقسام بالرؤية والجريان بين الناس. بل لابد من التقسيم صراحة..

[194] (اكتع) بدل (ما) لا مفعول ليرادف (الاستغراقية) صفة للثلاثة الاخيرة اي اذا اريد منها الاستغراق والعموم..

[195] (واخويه) أي الاضافة والموصول.

[196] (وعلى شئ) متعلق بلفظ (قس) (بشرط التنكير وعدم الاضافة) اي ليكون أعم فلا تختل الكلية.

[4] أي وكذا كل ما دخله النفى مطلقاً من السور الموجبة الجزئيــة، لكــن بشــرط الاضافة والتعريف. وكذا دخول النفى على كل الموجبة الكلية. لكن بشرط تقدم النفي [197]..

[5] مثل »في الاغلب. وعلى الاكثر. وبالجملة. وفي الجملة. ونادراً. وقليلا.« وقس...

[6] اي وغير المسورتين كالمسورتين [198].

[7] والايجاب وجود، انما يتحقق بوجود جميع الاجزاء. والسلب عدم، يصدق بعــدم اي جزء كان. والغالب بعدم الأخص..

[8] وسلب الطرف عدول يقتضي قابلية المحل. ووجود الموضوع؛ لانه عنــوان امــر محصل. وسلب النسبة. ثم جعله محمولاً سالبة المحمول ومخمسة الاجزاء ومكــررة، ملاحظــة النسبة، ومعدولة ذهنية في الخارجية [199]..

[9] أي فالأربعة قبل الثمانية. اذاً »كالنائم مستيقظ« [200].

---

[197] (النفي مطلقا) اى أيّ نفي كان (بشرط الاضافة) اي اذا كانت للاستغراق والعموم لأن نفي الاستغراق جزئي...

[198] (وغير المسورتين كالمسورتين) اي الشخصية والمهملة في الإنقسام إلى الايجاب والسلب...

[199] (وسلب الطرف) أي إذا كان محمول القضية مسلوبا فهي معدولة. وشرطها أن يكون الموضوع موجوداً وقابلا للمحمول المسلوب أي قبل السلب فلا يصح (العنقاء لا طائر) لعدم الموضوع ولا (زيد لاحجر) لعدم قابلية المحل (وسلب النسبة) إشارة إلى القضية السالبة المحمول. وهي أن يسلب النسبة بين الطرفين. ثم يجعل المحمول المسلوب النسبة محمولا فيصيّر اجزاءها خمسة. الطرفان. والثبوت بينهما. وسلب ذلك الثبوت. وثبوت ذلك المسلوب للموضوع (ومكررة ملاحظة الثبوت) باضافة المكررة. اي يلاحظ الثبوت مرتين قبل السلب وبعده.. ويفرق بين تينك القضيتين على الاكثر في الثنائية بـــ (لا) في المعدولة وبـــ (ليس) في السالبة. وفي الثلاثية بتقديم الرابطة على النفي في المعدولة وتأخيرها عنه في السالبة (ومعدولة ذهنية في الخارجية) مثلا: (الماء ليس بجامد) قضية خارجية لكن محمولها ذهني..

[200] (فالاربعة قبل الثمانية) اشارة الى أن في كلام الناظم سقطة.. اذ الأقسام تكون اربعة ثم تنتهي الى الثمانية فهي مثل (النائم مستيقظ) اذ اليقظة قبل النوم...

[10] اي السوالب محصلة، لانها تصديقات الاعدام لاتكـذيبات الوجـودات. فـان تصديق العدم المحصل، غير تكذيب الوجود الغير المحصل وان استلزمه.

[11] ايها الناظم! اظنك تظننا صبيانا طالبين لمبادئ الحسابات.

والأول[1] الموضوع[2] في الحملية والأخر[3] المحمول بالسوية[4]

[1] اي حقه الاول لان المراد منه الذات..

[2] وموضوعية الموضوع غير محموليته وغير موضوعية المحمول؛ لاختلاف الجهة. كما في حمل الواجب الاعم على الخاصة المفارقة في »كل ضاحك إنسـان«. وجـزء القضـية موضوعية الموضوع؛ لأن الجهة تنظر اليها.

[3] أي ماشأنه »الآخر« كما في أصل الحمل ؛ لأن المراد منه المفهوم وان كان ذاتـا مثل »زيد حجر«.

[4] »السوية« سيئة الضرورة..

وان[1] على التعليق[2] فيها قد حكم فانها[3] شرطية وتنقسم

[1] أعلم! ان الشرطية – التى مرت الاشارة اليها – تنقسم باعتبار »النسبة«: اتصالا وانفصالا... »والجهة«: لزوما واتفاقا. عنادا وتصادفا.. »والمطابقة«: صدقا مع صدق الطرفين وكذبهما وكذب الاول أي المقدم اي لامع كذب التالي ايضا لكونها محل الحكم.. لو كانت كاذبة كانت القضية بتمامها كاذبة. وكذبا مع كذب الطرفين وصدقهما والاختلاف.. »والكيفية«: إيجابا مع سلب الطرفين وإيجابهما والاختلاف. وسلبا مع ايجاب الطرفين وسلبهما والاختلاف. »والتركيب« إلى المركبة من حمليتين ومتصلتين او منفصلتين أو مختلفتين.. »والصورة« إلى: الاصلية والمنحرفة، والمشبهة بالحملية بتقديم الموضوع على أدوات الشرط.. »وإضافة النسبة« إلى متخالف الطرفين نظير الولادة في المتصلة فيها الترتيب الطبيعي – أي بأن يكون الاول منشأ وعلة للآخر كطلوع الشمس ووجود النهار – وإلى متشابه الطرفين نظير الاخوة في المنفصلة.. »والكمية« إلى: الكلية باعتبار الاوضاع الشاملة للاحوال والازمنة والامكنة. وسورها في المتصلة الموجبة »كلما. مهما. متى. حيثما. كيفما. ابداً. دائماً.« وقس عليها مايناظرها ومايتضمنها. وفي المنفصلة الموجبة»البتة. بتة بتلة. مستمرا. دائماً. ابداً«. وكذا الجهات الدائمة في الحملية سور الكلية في المنفصلة وقس عليها مايشابهها وما يتضمنها حرفا وفعلا واسما. وفي السالبة الكلية فيهما »ليس البتة. ما ابدا. لادائما.« وقس على النفي مايشابهه وعلى مدخوله مايماثله. وإلى الموجبة الجزئية. وسورها فيهما »قد يكون«. والى السالبة الجزئية. وسورها قد لايكون وقس على »قد« ما يتضمنه من التقليل والتكثير مايماثله وعلى »يكون« ما يشابهه من الافعال العامة والناقصة التامة وقس على الحرف الفعل والاسم. وإلى الشخصية بالتقييد بوقت معين كالآن واليوم وغدا وهكذا... وإلى المهملة: ففي المتصلة بـــ »لو. وان. وإذا«. وفي المنفصلة بـــ » أما وأو! [201]...

---

[201] (فيها الترتيب الطبيعي الخ) حاصله: ان المتصلة يراعى فيها الترتيب الطبيعي لأن أحد جزئيها على الاكثر منشأ وعلة للآخر كالأب والولد فيقدم الاب ويؤخر الولد (كطلوع الشمس

ووجود النهار).. وفي المنفصلة الطرفان متشابهان في العناد والإنفصال: كما ان هذا معاند لذاك هو ايضا معاند لهذا.. حتى ليس العناد في أحدهما زائداً أو ناقصاً كأنهما اخوان انقسم العناد بينهما على السوية فليس فرق يرجح تقديم أحدهما على الآخر. بل الترتيب في اجزائها على ارادة القائل.

[2] أي حكم بالتعليق فبنى الكلام على التعليق. وبسر التلازم وتضمن المنفصلة للمتصلة يشملها التعليق [202].

[3] »الفاء« للزوم و»ان« لليقين و»الهاء« للربط بين الجزئين والاتحاد بين الحد والمحدود..

أيضاً إلى شرطية متصلة[1] ومثلها[2] شرطية منفصلة[3]

[1] اما »لزومية« ادعائية او حقيقية. كما بين كل المتضايفات وكل المتساويات. وبين الاصل مقدماً وبين العكسين. وبين التعريف والمعرف. وبين الدليل مقدماً والنتيجة. وبين الاخص مقدماً والاعم. وبين العلة والسبب والعلامة مقدماً وبين المعلول وغيره وقس..

(وإلى متشابه الطرفين) أي في العناد والإنفصال كانهما اخوان لايزيد أحدهما على الآخر في العناد. وفي الإنفصال متشابهان لايجتمعان كالزوج والفرد. (والازمنة) عطف على الاوضاع لاعلى الاحوال. (وكذا الجهات الدائمة) كالضرورة والدوام (سور الكلية) خبر للجهات (مايماثله) فاعل ليتضمنه (من الافعال العامة) كحصل. ثبت. وقع. وجد. كان. لابس. استقر (والناقصة التامة) ككان بمعنى وجد. لكن توصيفها بالناقصة حكاية عن حالها الماضي..

[202] (أي حكم بالتعليق) أي الارتباط بين الجزئين أي فكان حق العبارة تعديته بالباء أي كما كان الحكم في الحملية بالثبوت لاعلى الثبوت كذلك الحكم هنا بالتعليق لاعلى التعليق. والا لزم ان يكون التعليق محكوما عليه وليس كذلك..

(فبنى الكلام على التعليق) أى التأخير والتردد الدال عليهما (ان)..

(وبسر التلازم الخ) دفع لما يرد: من أن التعريف غير جامع لخروج المنفصلة عنه إذ الحكم فيها بالإنفصال لا بالإرتباط. وجه الدفع: إن كل جزء من المنفصلة يستلزم نقيض الآخر. فبهذا الاعتبار يكون المنفصلة مستلزمة للمتصلة ومتضمنة لها. نعم: (العدد إما زوج او فرد) يستلزم (كلما كان زوجا فهو لا فرد). فبهذا الاعتبار يشملها التعليق فلا تبقي خارجة عن التعريف.

»او اتفاقية« أي العلاقة بين الجزئين مستترة ليست بارزة لظاهر النظر. إذ الصدفة عقيدة فاسدة. والسلب سلب الإتصال لا إتصال، السلب. إذ حكمة التسمية لا يلـــزم ان تطـــرد ...[203]

[2] اى في التعليق، لأستلزامها لها او لتأولها بها او لانكشافها عنها [204]..

[3] اما عنادية كما في العناديات اى المتناقضات والمتضادات والمتقابلات، وكل ماذكر من مظان الاتصال مع تبديل احد الطرفين بنقيضه وقس!.. واما اتفاقية بأن لم تظهر العلاقـــة وان كانت...

---

[203] (كما بين كل المتضايفات) كالأب والابن وجه التسمية: ان كلا يضاف في المعرفة الى الآخر اذ يقال: الأب من له ابن وبالعكس. (وبين الأصل مقدما) اذ لو كان العكس مقدما والاصل تاليا لايطرد اللزوم. وكذا ان كان النتيجة او الاعم او المعلول مقدما والدليل او الاخص او العلة تاليا لم يطرد اللزوم والإستلزام بين الطرفين مثلا: لايقال كلما تحقق الحيوان تحقق الانسان (اى العلاقة بين الجزئىن مستترة) شذ الاستاذ هنا عما عليه اهل المنطق من عدم العلاقة بين جزئي الاتفاقية مشيراً الى ان لا اتفاقية الا وفيها علاقة مستترة لاتظهر لظاهر النظر. مستدلا بان التصادف كما لم يكن و لم يمكن في ماديات الكائنات لزم ان لايوجد في المسائل العلمية ايضا..

غاية ما في الباب ان بعض العلائق مستورة عن بعض الابصار والبصائر (والسلب سلب الاتصال) إشارة الى مايرد: من انه اذا كان السلب في السالبة مضاف الى الاتصال لايجوز عدها من المتصلات وان كان مضافاً اليه للاتصال لايكون سالبة بل هي اذا موجبة معدولة.. وجه الدفع: ان وجه التسمية لايلزم وجوده في كل الاقسام..

[204] (اى في التعليق لإستلزامها لها) وجّه وجه المثلية: بان في المنفصلة ايضا تعليقا بين الجزئين لاستلزام المنفصلة للمتصلة كما مر.. او لتأولها بها يجعل كل جزء منها مقدما لنقيض الآخر..

جزآهما[1] مقدم[2] والتالي[3] اما بيان[4] ذات[5] الاتصال
ما[6] اوجبت تلازم[7] الجزئين وذات الانـــفـــصــــــــــــال دون
مــــيـــــن

[1] اندمجت اربع قضايا في واحدة، اذ التثنيتان في حكم التكرير [205].

[2] اى طبعاً في المتصلة، لتخالف طرفي اللزوم. ووضعاً في اختها، لتشابه طرفي المعاندة [206]..

[3] كالمقدم [207]..

[205] (أربع قضايا) هي المتصلة الموجبة والسالبة والمنفصلة كذلك (في واحدة) أى قضية واحدة. بل في كلمة واحدة اعني (جزآهما) اذ فيها تثنيتان اذا ضرب احدهما في الآخر يحصل اربعا.

[206] (اى طبعا) اى تقدم المقدم على التالي امر طبيعي يقتضيه الطبيعة (في المتصلة) لان طرفي اللزوم فيها متخالفان: احدهما لازم. والآخر ملزوم. واللازم بعد الملزوم (ووضعا) اى على كيف الواضع في المنفصلة اذ الطرفان فيها متساويان في العناد لا فرق بينهم يكون سبباً للترجيح في التقديم والتأخير..

[207] (كالمقدم) اى تأخر التالي طبيعى كالمقدم لما ذكر.. اعلم! ان السالبة الشرطية اذا تعدد المقدم يتحصل بتعدده وعلى مقدار عدده قضايا نظراً الى جواز سلب التالي الواحد عن مقدمات كثيرة. وفي الموجبة يحصل التعدد بحسب تعدد التالي لجواز لوازم كثيرة لشئ واحد ولا اطراد في العكس.

أعلم! ان الشرطية تتعدد في السالبة بتعدد المقدم. وفي الموجبة بتعدد التـــالي صـــريحاً او ضمناً. وفي الحملية بتعدد كلا الطرفين صريحاً او ضمناً. قيل: او معنى..

[4] اى التعريف باعتبار الجزء الصورى الذي هو مأخذ الفصل [208]...

[5] اشار الى ان لفظ المتصلة من »ذى كذا« اذ المتصلة من المصطلحات. والمصـــطلح ليس من المشتقات ولو في صورة المشتق بل جامد ينسب اليه [209].

[6] اى فهو ما اوجبت بأعتبار الدلالة ظاهراًً، اذ الاتفاقية لزومية بعد الاتفاق [210].

[7] اى تشارك في اللزوم مصدر للمعلوم والمجهول.

أعلم! ان اللزوم عقلي. او حسى. او عادي. او عرفي. او اصطلاحي. او شرعي »جزئيا او كليا«.

فان قيل – ان كان اللزوم »لا« فلا لزوم. وان كان تسلسل ولزم الموجب بالذات..

قلت: اللزوم وكذا كل مانوعه فرده. وذاته صفته كالوجود ونحوه – نوعه منحصر في شخص موجود، بسر عدم العبثية ولا اعتبار بتسلسل الاعتباريات، اذ لايلزمك ان تلاحـــظ اللزوم اسمياً. وفرق بين »وجوده لا« وبين »لاوجود له« كالفرق بـــين الحـــرف والاســـم. والوجوب واللزوم بالاختيار لاينافي الاختيار [211]..

---

[208] (اي التعريف باعتبار الخ) يعني: ان للتعريف مادة هي الجزآن. وصورة هي تلازم الجزئين. الاولى كالجنس. والاخرى كالفصل.

[209] (المتصلة من ذى كذا) أي من باب ذي كذا. يعني: ان تلك الكلمة ليست بمشتقة على مايتبادر إلى النظر لانها من مصطلحات المنطقيين. والمصطلحات بمنزلة الجامدات عقيمة لاتتولد من شئ ولامنها شئ بل ينسب اليها او يؤول بما يدل على النسبة. كامثال (ذي) او (ذات). فالمتصلة بمعنى ذات اتصال..

[210] (اي فهو ما اوجبت) اشارة الى تقدير جواب (اما) والى دفع مايرد من ان الاتفاقية مع انها شرطية لالزوم فيها فتبقى خارجة.. وجه الدفع: ان الاتفاقية بعد الاتفاق لزومية كما سيجئ...

[211] (مصدر للمعلوم) اي اللازم (والمجهول) أي الملزوم يعني: ان التلازم يقع بين شيئين كل منهما لازم وملزوم للآخر. فالمعلوم إشارة إلى اللازم والمجهول إلى الملزوم.. (فان قيل الخ) حاصل ماقيل:ان اللزوم إن كان معدوما فلا لزوم، فكيف يبحث عن اللزوم. وإن كان موجوداً يجب أن يكون له مأخذ. وله أيضاً

من مأخذ وهكذا.. يتسلسل إلى ان ينتهي إلى لزوم موجب بالذات أى غير محتاج إلى لزوم آخر. هذا محال.. (قلت الخ) حاصل المقول: ان اللزوم – كالوجود والنور وغيرهما مما لافرق بين الفرد والنوع – من الكليات المنحصرة في شخص موجود إذ لامحل للعبثية إذ لو لم يكن لتلك الكليات فرد موجود لكانت من العبثيات، فاللزوم كلي منحصر وجوده في فرد فلا اشكال.. ولو سلم التسلسل: اي لزومه على تقدير عدم وجوده فلا اعتبار لتسلسل الامور الاعتبارية. ولايلزم علينا ان ننظر إلى اللزوم اسميا أي غير اعتباري فلا اشكال. (وفرق بين وجوده لا الخ) هذا طريق آخر لدفع ذلك الإيراد. حاصله: ان الوجود قسمان: احدهما ضعيف تابع للغير كوجود معنى الحرف. والآخر قوي مستقل لاحاجة له للغير كمعنى الاسم. فقوله (وجوده لا) اي له وجود ضعيف تابع للغير لولا الغير لم يوجد. و(لا وجود له) نفي للجنس أي لاوجود له لا ضعيفا ولا قويا. فاللزوم ناظر إلى الاول لا إلى الثاني اي له وجود تابع للطرفين لولاهما لم يوجد.

(والوجوب واللزوم بالاختيار لا ينافي الاختيار) بل يستلزمه او لولا الاختيار لم يوجد الوجوب لان الموجب مختار في افعاله فالوجوب من افعاله الصادرة عنه باختياره..

مــــــــا اوجـــبت تنافرا[1] بينهما[2]
اقســــــــــــامه[3] ثـــــــلاثـــــــة فـــليـــعـــلمـــا
مانع جمع[4] او خلوّ[5] او هما[6]
وهو الحقيقي[7] الأخص[8] فاعلما[9]

[1] أي سواء كان تضاداً او تعانداً او تبايناً او تنافياً او عـــدم ملكـــة او تناقضـــا.. والمنفصلة والمتصلة سالبة كل كموجبة الاخرى في أكثر الاحكام، إذ العناد بين الشيئين كما يستلزم سلب اللزوم بينهما يستلزم اللزوم بين احدهما ونقيض الآخر. ولأن الممكن لابد لذاته واحواله من علة تامة، وبعد الوجود يجب، كانت الاتفاقية عنادية [212].

[2] أي »فقط« اذ كثيرة الاجزاء منفصلات كثيرة امتزجت [213]..

[3] هذا التقسيم ككل تقسيم كثير الأجزاء، بين كل جزئين منع الجمـــع. وباعتبـــار المجموع منع الخلوّ حقيقة او ادعاء او استقراء..

[212] (ولان الممكن لابد الخ) متعلق بكانت الآتية. وعلة لكون الاتفاقية عنادية (بعد الوجود يجب) يعني: إذا تم العلة لوجود شئ من الممكنات يجب وجوده إذ لا يختلف المعلول عن العلة التامة (كانت الاتفاقية عنادية) لان الاتفاق بين شيئين شئ ممكن فاذا فرض له علة تامة يجب ذلك الاتفاق واذا وجب لزم وإذا لزم الاتفاق بين الشيئين يخرج الاتفاقية من الاتفاقية إلى العنادية..

[213] (اي فقط) ناظر إلى تثنية (هما) يعني: ان بدل التثنية بالجمع لم يصح الحمل بين التعريف والمعرف..

[4] اي فقط او مطلقاً. وهو مستلزم لمتصلتين من عين احد الجزئين مقدماً، مع نقيض الآخر تالياً. وسالبة كل من المتلازمتين مستلزمة لموجبة الاخرى من منع الجمع وما يســـتلزمه من المتصلتين [214]..

[5] كالجمع في التقييد والاطلاق واستلزام المتصلتين، إلا أن المقدم نقيض والتالي عين فيهما [215].

[6] اي فيستلزم تلك المتصلات الاربع [216]..

[7] أي حقيقة الانفصال بديهية اذ الاولان نتيجتا اقترانيين من حقيقية صغرى ومتصلة كبرى. مثلا: اما حجر او شجر. نتيجة لـــ : أما حجر واما لاحجر، وكلما كان حجراً فهو لاشجر. اذ ما لا يجامع اللازم لا يجامع الملزوم وقس منع الخلوّ [217]..

[8] أي على رأي. اذ الكل اخص من الجزء، أي أو المباين. كما هو شأن التقسيم من انه يوقع المباينة بين الاقسام [218].

---

[214] (اي فقط او مطلقاً) أي إذا اطلق و لم يقيد بقيد فقط كان شاملا للحقيقة ايضا وإذا قيد به لايشملها..

[215] (والاطلاق) اى بدون فقط او به (واستلزام المتصلتين) أي ومثل مانعة الجمع في استلزام المتصلتين إلا أن المقدم نقيض والتالي عين هنا عكس منع الجمع مثل (كلما كان حجراً فهو لاشجر وكلما كان شجراً فهو لاحجر) هذا المثال يصلح لكلا القسمين..

[216] (اى فيستلزم تلك المتصلات الاربع) ثنتان من جهة منع الجمع والاخريان من جهة منع الخلو..

[217] (والاولان نتيجتا اقترانيين) أى كل من منع الجمع ومنع الخلو نتيجة لقياس اقتراني صغراه منفصلة حقيقية وكبراه متصله مثل (اما لاحجر أو حجر وكلما كان حجرا فهو لاشجر) ينتج (اما لاحجر أو لا شجر) هذا المنع الخلو. والمثال لمنع الجمع (أما حجر أو لاحجر وكلما كان حجرا فهو لاشجر) ينتج (اما حجر او شجر (لان ما لايجامع اللازم لا يجامع الملزوم.) كما هنا اذ الشجر لكونه نقيضا للاشجر الذي يجامع الحجر لا يجامع هو الحجر إذ يلزم حينئذ جمع النقيضين فهو معاند له فثبت المطلوب. وقس منع الخلو..

[218] (أي او المباين) عطف على الأخص (كما هو شأن التقسيم) من كونه متباين الاقسام إذ كل قسم قسيم للآخر...

[9] أي تتبع ما لم اصرح به من تقاسيمها وتفاصيلها..

ـ

فصل في التناقض

تناقض[1] خلف القضيتين[2] في كيف[3] وصدق[4] واحد امر قفى

[1] أعلم! ان الاثنينية ان كان فيهما الاتحاد؛ ففي الماهية وأخص الصفات »التماثل«.. وفي الجنس »التجانس«.. وفي الكيف »التشابه«.. وفي الكم المتصل »التوازي«.. وفي المنفصل »التساوي«.. وفي الوضع »التشاكل«.. وفي الملك »التلابس«.. وفي الاين »التجاور«.. وفي الإضافة »التناسب«.. وفي متى »التعاصر«.

وان كان فيهما الاختلاف – فمطلقا »التغاير« ثم »التخالف«.. ومع امتناع الاجتماع »التقابل«.. ومع وجود الطرفين مع الدور المعي»التضايف«.. وبدونه »التضاد«.. وفي الوجود »التعاند« وفي الصدق »التباين«.. ومع عدم احد الطرفين بشرط قابلية المحل»عدم وملكة«.. وبدون الشرط في المفرد »التنافي«.. وفي الجملة »التناقض« وقد يعمم..

ثم اعلم! أن نقيض كل شئ رفعه، والرفع لايحتاج إلى بيان، إلا أن الرفع لما لم يتحصل دائماً – وقد احتجنا للقياس الخلفي إلى نقائض محصلة، أى معينة مضبوطة – وضعوا شرائط وقيوداً لتحصيل النقائض...

[2] أي هنا اذ المراد ما لايجتمعان ولا يرتفعان، وفي المفردات قد يترفعان »كـــالحجر والشجر عن الإنسان« [219].

[3] أي بشرط الاختلاف والاتحاد في واحد او ثلاثة، او ثمانية، او ثلاثـــة عشـــر، فالاختلاف في الكيف، والكم، والجهة، ثم النتيجة في الصدق، والاتحاد في النسبة، او المحكوم عليه وبه، والزمان، والمكان، والشرط، والاضافة، والجزئية او الكلية، والقـــوة او الفعـــل في الطرفين [220].

[4] أي المستلزم بالذات لكذب الاخرى [221]..

فان[1] تكن شخصية[2] أو مهملة[3]
فنقضها[4] في الكيف ان تبدله[5]
وان[6] تكن محصورة[7] بالسور[8]
فـــانـــقـــض بضـــــد سورهـــــا المـــذكـــور

[1] أعلم! انك قد علمت ان القضية باعتبار منطوقها كما تفيدنا حكمـــاً كـــذلك باعتبار الكمية تتضمن قضية أخص. وباعتبار الجهة قضية أخرى اخـــص منـــهما. فمنـــاط

---

[219] (أي هنا) دفع بعلاوة هذا القيد مايرد: من أن التعريف أعم اذ (الخلف) يشمل الحجر والشجر. ولاتناقض بينهما. فاشار إلى أن المقصد بيان التناقض في القضايا لامطلقا فلا اشكال...

[220] (في واحد) أي النسبة الحكمية (أو في ثلاثة) أي الموضوع والمحمول والزمان (هذا عند الفارابي).. (او ثمانية) هى وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والشرط والإضافة والجزء أو الكل والقوة او الفعل (أو ثلاثة عشر) هي الدائمتان والعرفيتان والمشروطتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة (في الصدق) متعلق بالإختلاف المقدر بعد (ثم) المضاف إلى (النتيجة)..

[221] (أي المستلزم بالذات) احتراز عن قولنا (هذا إنسان هذا ليس بناطق) اذ الواسطة هنا مساواة المحمولين لا لذاته..

العكسين والتناقض في المسورة الموجهة الضمنية.. فان تجردت عن الجهة والسور و لم يقصـــدا فالنظر إلى أصل القضية.

أعلم! ان الأفعال الناقصة صور النسبة الفعلية. وان افعال المقاربـــة تصـــاوير النســـبة الامكانية. وان افعال القلوب كيفيات الثبوت وجهات الاثبات.. فكأن صورة النسبة ظهرت للتوصل لجعل الاسمية فعل شرط [222].

[2] أي موضوعها شخص حقيقة او اعتباراً كالكل المجموعي..

[3] اي فإن لم ينظر إلى كونها في قوة المسورة فذاك.. وإلا فالبعض المبهم في حيز النفي يعم [223]..

[4] أي فهو قليل المؤنة. فاستغن بما اعطاك التعريف [224]..

[5] اي لابد من الاتحاد ثلاثية والاختلاف في الكيف [225]..

---

[222] (واعلم ان الافعال الناقصة الخ) حاصله: ان تلك الافعال ليست من أجزاء القضية بل دالة على وضعية النسبة بين طرفي القضية. مثلا: ان (كان) في (كان زيد قائماً) إنما يفيد زمان وقوع نسبة القيام إلى زيد. وان المنسوب والمسند إلى زيد القيام لا (كان). لكن لكان فائدة أخرى: اذ انها مجوزة لجعل الجملة الاسمية فعل شرط في (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) إذ لو لم يكن (كان) لم تكن تلك الجملة شرطا.. وان افعال المقاربة ايضاً ليست أجزاء حقيقية. وإنما هي مصورة ومقربة للنسبة الكائنة بين الطرفين من الامكان إلى الوقوع.. وان افعال القلوب كيفيات تتعلق بالثبوت الواقع بين الطرفين في الخارج وجهة مؤكدة لاثبات ذلك الثبوت في الذهن.

[223] (والا فالبعض المبهم الخ) حاصله: ان المهملة في الإيجاب من الجزئيات أي في حكم الموجبة الجزئية وفي السلب من الكليات أي في حكم السالبة الكلية، لان موضوعها بعض مبهم والبعض في حيز النفي يعم أي يفيد معنى كليا: هذا إذا قصد من المهملة المسورة.. فهي حينئذ من المحصورات ايجابها من الجزئيات وسلبها من الكليات. (يعم) أي فيكون المهملة خارجة من المهملات داخلة في عداد المحصورات..

[224] (أي فهو قليل المؤنة) لايحتاج معرفته إلى زيادة كلفة واشتغال بل يكفي لمعرفته ما أفاده التعريف الذي هو عبارة عن تبديل الطرفين بالايجاب والسلب..

[225] (أى لابد من الاتحاد ثلاثية) أى لزم اتحاد النقيضين في الموضوع والمحمول والزمان والاختلاف في الايجاب والسلب فقط (هذا عند الفارابى)..

[6] اعلم! ان التناقض انما ينظر إلى الجهة والسور، اذا نظرا إلى النسبة. وأما إذا دخـــل »ذا« المحمول فحرف او الموضوع قبل الحكم فشخص الكلية. او دخلت »تاك« عقد الوضع او صارت جزء المحمول فلا..

أعلم! ان نقيض الضرورة – ذاتاً او صفة او وقتاً – الامكان كذلك. والدوام – ذاتاً أو صفة – الاطلاق كذلك. فان شئت تفاصيل الجهات فعليك بتعليقاتي في المنطق [226].

[7] أي منصوصة الكلية المقصودة [227]..

[8] أي كالسوار الصحيح أو المنكسر [228]..

---

[226] (اعلم ان التناقض إنما ينظر الخ) أى التناقض بين القضيتين من الموجهات والمحصورات ناظر إلى السور والجهة. فان لم يكونا في موضعهما الطبيعي: بأن دخل (ذا) أى السور –المحمول (فحرف) أى جعل القضية منحرفة. وان دخل الموضوع (فشخص) أى جعل القضية شخصية قبل مجئ الحكم وملاحظته. وان دخلت (تاك) أى الجهة عقد الموضوع أى قيداً للموضوع مثل (كل إنسان بالضرورة فهو حيوان) أو كانت جزء المحمول: مثل زيد ضاحك على الدوام (فلا) أى يختل التناقض بذلك التبدل..

[227] (أى منصوصة) أى المقصود من المحصورية جعل الكلية مثلا مقصودة معينة بالنص بحيث لايبقى في ذلك خفاء..

[228] (أى كالسوار الصحيح) إشارة إلى سور الكلية (والمنكسر) إلى سور الجزئية..

فان[1] تكن موجبة[2] كلية[3]   فنقضها[4] سالبة جزئية

[1] اطنب بالشرطية بدل الحملية، إذ المقصود تعليم العلم العملي، لا العلـــم فقـــط. ولجعل الثابت واجباً [229].

[2] اى ولو معدولة او سالبة المحمول.

[3] أى ولو مهملة خطابية [230]..

[4] أى اللازم المحصل، لا الحقيقي الغير المحصل. وهو سالب الكل. وعدم الفاء دليـــل وجود »فاعلم ان« في [231] النية..

وان تكن سالبة كلية   فنقضها موجبة جزئية

---

[229] (اطنب بالشرطية) أى أطال. حاصله: ان الحملية دالة على الثبوت بين الطرفين وهو محل تعلق العلم لاعمل ولاتعليم فيه. والشرطية كالتهجي تعليم وتفصيل لذلك الثبوت وتعلقاته. والمقصود هنا التعليم لا العلم وحده.. وأيضا ان الشرطية تدل على ان تحقق الجزاء مشروط وموقوف على تحقق الشرط بحيث متى تحقق الشرط تحقق الجزاء. فبهذا الاعتبار يكون الثبوت الثابت في الحملية لازما وواجبا في الشرطية. وترك الواجب للعمل بالسنة: ليس من دأب أهل السنة: فلذا اختار الشرطية على الحملية..

[230] (ولو كانت مهملة خطابية) اى لان المهملة في الظنيات والخطابيات في حكم الكلية والكلية نقيضها جزئية.

[231] (اللازم المحصل) حاصله: ان نقيض الشئ رفعُه فنقيض الموجبة الكلية رفعها وهو سالب الكل. وهذا ولو كان نقيضا حقيقا لكنه غير محصل فأقيم لازمه مقامه اعني السالبة الجزئية..

أعلم! ان العلم غداء لابد له من هضم فالذهن العجول الرحوان يتذلق عن الحقائق »اى يمر بها ولايأخذها او يفوز بها ويأخذها« لكن تتقطع الحقيقة في يده »اى في يد ذهنــه« ولا تنمو ولا تتوسع فيه بل تخرج هاربة من الذهن ثم يجمع كسرات حقائق انسلبت خاصية النمو عنها في حافظته فلا تنهضم ولا تنبت بل قد يتقيؤ هو او تنفسخ هى. »وسطحية الذهن اشد مرض المّ بنا« فلتشويق الاذهان الى الدقة - اعجزتكم ايها الناظرون بما اوجــزت في هــذه الرسالة.

ما تــمــت

اعتذار

لئن ادركت في شرحي فتوراً	ووهناً في بيــاني للمعــاني
فلا تسند لنقصى ان رقصى	على مقدار تسعيد الزمان

لأني زمانا ما حشرت مارشح من فكرى شرحا على حاشية الاستاذ. كنــت فاقــداً للراحة والشباب مفلوج الذهن غائباً عن الامثال والاقران. شريداً عن الوطن وقــد صــرت

كالهائم. بل كالبهائم. بل كالبوم. دائراً عائشاً في الاقفار. هاربا عن شرور الاشرار. تخطرت حينما تصورت ماقاله ابن الفارض:

وأبعدني عن اربعى بعد اربع		شبابي وعقلي وارتياحي وصحتي

فلى بعد اوطاني سكون الى الفلا		وبالوحش انسى اذ من الانس وحشتي

نعم، من كان راكباً على كاهل الغربة. وكان أنيسا بالوحشة. وجليسه الوحدة. وسميره الكربة. وموطنه الخربة. هل في الامكان ان تخلو كتبته عن الخطأ والسقطة. لاسيما اذا كـــان المشرحة كامثال »قزل ايجاز« بالغة من الاغلاق والايجاز. الى حيث دون حلها خرط القتاد، وخرق الاعجاز. فالمرجو من النظار. ذوي دقة الافكار. وحـــدة الابصـــار. ان يصـــلحوا خطيئاتي. ويصححوا غلطاتي. ويبينوا ما عجز عن حله فكرى. وضاق عنه صدرى. وكلّ عن بيان متنه متني. وعمي عن رؤىته طرفى وعيني... على اني ما كنت من رجال هذا الرهـــان. ولابذى شان في هذا البيان. أوان شبابي وانا ابن ثلاثين. فكيف بي هذا الامتحان وانا ابـــن ثمانين. ولهذا قد بقى مواضع باكرة غير مفضوضة بفكرى احلتها لذوى الافكار الثاقبة مـــن دهاة اذكياء الاستقبال بعد خمسمائة سنة.

عبدالمجيد

ومما يدل على درجة دقة الاستاذ سمكا وعمقا في اوائل شبابته:

ان سئل – وهو ابن عشرين – عن ثنتي عشرة كلمة على هذا الشكل »فيل« بلا نقطة ولا حركة. وقيل له »والقائل الشيخ امين البتليســـي« ان اصـــبت في تنقيطهـــا وتحريكهـــا وتفسيرها نحن نعدك من الاذكياء والا.. فلا يبقى لك بين الاذكياء »لارفـــع، ولا نصـــب، ولاجر«. وكان الاستاذ حينئذ حافظا لما في القاموس من اللغات الى باب السين.. فبالاستمداد بما حفظ اجاب بعد ثلاثة ايام: ولقد اصاب فيما اجاب – هكذا: كتب اولا الاشكال [فبل. فبل. فبل. فبل. فبل.فبل. فبل. فبل. فبل. فبل. فبل. ثم وضع على الحرف الاول مـــن

كلها نقطتين وتحت الحرف الاوسط ايضا نقطتين من كل تلك الاشكال الا الخامس وضـــع تحته نقطة واحدة ثم حركها هكذا:

قِيلَ[1] قَــيِّلْ[2] قَيْلَ[3] قَيْلٍ[4] قَبْلَ[5] قَيْلٍ[6] قِيْـــلَ[7] قَيْـــلٍ[8] قِيــلَ[9] قَيْلُ[10] قَيْلٍ[11] قُيِّل[12]

ثم فسَرها هكذا: [1] [قِيلَ] ماضي مجهول من القول. [2] [قَيِّلْ] امر من باب التفعيل بمعنى الاعطاء. [3] [قَيْلَ] اسم بعير. [4] [قَيْلٍ] اسم رجل والتركيب اضافي. [5] [قَبْــلَ] ظرف. [6] [قَيْلٍ] اى العصر. والتركيب اضافي. [7] [قِيْلَ] اى اللبن. [8] [قَيْلٍ] اسم من اسماء الابل. [9] [قِيْلَ] ماض مجهول. [10] [قَيْلُ] البعير. [11] [قَيْلٍ] اى ذلك الرجــل. [12] [قُيِّلْ] اعطى له اللبن.